(استكمل) أو (لم يستكمل) عند النحاة القدامى

(Completed) or (not completed) By Old Grammarians

أ. د. حيدر فخري ميران

Dr. Haider Fakhry Miran

كلية الآداب/ جامعة بابل

College of Arts / University of Babylon

ملخص البحث

يتناول النحويون هذا المفهوم عرضا عند أحكام متعلقات الجملة سواء أكانت اسمية من مبتدأ وخبر (أو ما أصلة مبتدأ وخبر)، أم جملة فعلية متصدرة في الشرط والجزاء، وبين هذا وذلك تترتب أحكام نحوية لمتعلقه من رفع أو نصب أو جزم سواء استكمل الخبر أو الجزاء أو لم يستكمل.

هذه الجزئية الصغيرة اللافتة من تصورات النحاة للمتعلق لا تكون مجرد فذلكة لغوية يراد منها التمايز المعرفي بين النحويين، انما هي أحكامُ معنىً من جهة، وإثبات قياس من جهة ثانية، لذلك أحدث مخالفوها ثورة بالضد من قياس النحويين، ويتطلب من أولئك المخالفين دليلا لتبيان صحة الدعوى. مثال على ذلك ما جاء في قوله تعالى(إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)، وقوله (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)، وقوله (إِنَّ اللَّهَ ومَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ على النَّبِيِّ)، لمن قرأها (ملائكتُه) بالرفع. كل هذه الآيات لا تصح على قياس النحويين، لذا أوقعهم النص القرآني بالحرج، فنجد سيبويه واصف الآية الأولى أنها مرفوعة على الاستئناف. وهذا لم يقل بي عربي فصيح وما كلامه الا تبرير يعالج فيه ما لم يكن عند العرب من قياس بهذا النحو.

...هذا ولله الحمد من قبل ومن بعد...

Abstract

Grammarians deal with this concept in a presentation when the provisions relating to the sentence, whether it is nominative from a subject and a predicate (or what is the origin of a subject and a predicate), or a verbal sentence that precedes the condition and the penalty, and between this there are grammatical provisions related to it from raising, accusative or assertive, whether the predicate, penalty or Not completed.

This small, remarkable part of the grammarians perceptions of the attached person is not just a linguistic statement intended for the cognitive distinction between grammarians, but rather judgments of meaning on the one hand, and proof of analogy on the other hand, so its violators have revolutionized against the grammarians' analogy, and it requires from those violating evidence to demonstrate the validity of the case. . An example of this is stated in the verse: (Those who believe, those who follow the Alsabion and Christians who believe in Allah and the Last Day and work righteousness there is no fear, nor shall they grieve), and saying: (That God is innocent of the infidels and His Messenger), and saying: (That God and his angels They pray for the Prophet ((), for those who (his angels) have read them by raising them. All these verses are not correct in relation to grammarians, so the Qur'an text inflicted them with embarrassment, so we find Sibih describing the first verse as being raised on appeal. It contains what the Arabs did not have of such a measure.

this, praise be to God before and after.

هذا بحث في مفهوم (استكمل أو لم يستكمل) الشائع في استعمال النحويين من باب اتمام أركان الجملة الإسمية أو الفعلية، ومن ثم يلحقها معطوف أو متعلق فيها من الأسماء أو الأفعال، مما يترتب عليهما أحكام بحسب موقعه من الجملة. ولعلي عند الاستقصاء عنها لم أجد هذا المفهوم غائباً في سلوك النحويين أو قواعدهم ،إلاّ أنهم لم يقفوا عليه وقف المفهوم المنتج للمصطلح ، والدليل أنهم لم يجتمعوا لاصطلاحه فعدَّ أسلوباً كلامياً لا أكثر، فمن الأساليب ما أضحى مصطلحاً من نحو الـ(متمكن أمكن وغير أمكن) أو الـ(اللبس وأمن اللبس) حيث بدت أسلوباً وانتهت إلى ما نحن فيه من الاصطلاح.

اعتمد البحث على تفكيك آراء النحويين وتبيان ما يجوز أو لا يجوز من أحكام على الرغم تداعيات بعضها، فقد مسّ النص القرآني لما لم يعتده النحويون في كلامهم، واعتمده مصحفنا من قراء حفص، وهذا ما نتخوّف منه على المستوى البعيد في ظل التطور المعرفي والمقابلات اللغوية التي وفرتها التكنولوجيا الحديثة من سرعة الجمع والمقاربات التي تتيح الاجتهاد عن صحة النص. لذا وقفت على ثلاثة محاور: الاول: (المعطوف في إنَّ واخواتها)، والثاني: (متعلق الخبر في إنَّ)، والثالث: (المعطوف في فعل الشرط والجزاء). وقد استوفيت آراء النحاة من أحكام في جميع ما تقدّم ذكره.

...هذا ولله الحمد من قبل ومن بعد...

(استكمل) في اللغة والمفهوم

هو استفعل ،ومصدره الاستكمال بوزن (استفعال) من الفعل (كَمَلَ) الشيء يكمُل كَمالاً، والكَمالُ: التمام الذي يجزأ منه أجزاؤه، تقول: لك نصفه وبعضه وكَمالُه. وأكملتُ الشيء: أجملته وأتممته، وفيه لغة أخرى: كَمُلَ يكمُلُ وفي اللغتين : هو كامل [١]. فالْكَمَال: التَّمام الَّذِي تجزّ أَمنه أجزاؤه. كَمَل الشَّيْء يكمُل، وكَمُل، وكمِل كَمَالا، وكُمولا. وَشَيْء كمِيل: كَامِل جَاءُوا بِهِ على كَمُل، وقولنا: وَأَعْطَاهُ المَال كَمَلا: أَي كَامِلا، لَا يثنَّى وَلَا يُجمع)[٢]. وَالْكَسْرُ أَرْدَؤُها، وَشَيْءٌ كَمِيل: كامِل، جاؤوا بِهِ عَلَى كَمُلَ؛ وأَنشد سيبويه[٣]:

على أَنه بعد ما قَدْ مَضَى

... ثَلَاثُونَ للهَجْر حَوْلًا كَمِيلا

وتَكَمَّل: ككَمَل. وتَكَامَلَ الشَّيْءُ وأَكْمَلْته أَنا وأَكْمَلْت الشَّيْءَ أَي أَجْمَلْتُه وأَتممته، وأَكْمَلَه هُوَ واسْتَكْمَلَه وكَمَّلَه: أَتَمَّه[٤]. فهذا المفهوم المعجمي لمادة(كمل) يمنح معنى عاماً (نستقريه من تعدد الاشتقاق) يخصّ التكامل والكمال، فما صيغة استفعل الا طلبُ الكمال، ويسري على التمام كذلك، وإنْ فرقه اللغويون تفريقاً بيناً نذكره بالآتي:

١- قال أبو هلال العسكري(ت-٣٩٥هـ): (الفرق بين الكمال والتمام: أن قولنا كمال اسم لاجتماع أبعاض الموصوف به ولهذا قال المتكلمون: العقل كمال علوم ضروريات يميّز بها القبيح من الحسن يريدون اجتماع علوم، ولا يقال: تمام علوم؛ لان التمام اسم للجزء والبعض الذي يتّم به الموصوف بأنه تامّ، ولهذا قال أصحاب النظم القافية: تمام البيت، ولا يقال: كمال البيت. ويقولون البيت بكماله أي باجتماعه والبيت بتمامه أي بقافيته، ويقال هذا تمام حقك للبعض الذي يتّم به الحق ولا يقال كمال حقك) [٥]. وقال ايضا:

(ن الاتمام: لإزالة نقصان الأصل. والاكمال: لإزالة نقصان العوارض بعد تمام الأصل. قيل: ولذا كان قوله تعالى(تلك عشرة كاملة أحسن من (تامة).فإن التام من العدد قد علم، وإنما نفي احتمال نقص في صفاتها. وقيل: تمّ: يشعر بحصول نقص قبله. وكمل: لا يشعر بذلك.) [٦].

٢- قال ابو قاسم النيسابوري(ت-٥٥٠هـ): (السنة أول عدد تامّ، لأنها زيادة بواحدة على تعديل نصف العقد؛ ولأنها تعادل أجزاءها، إذ نصفها ثلاثة ، وثلثها اثنان، وسدسها واحدة، وجملتها ستة سواء. وهي مع الواحدة سبعة فكانت كاملة إذ ليس بعد التمام سوى الكمال، ولعل واضع اللغة سمّى الأسد سبعا لكمال قوته) [٧].

٣- قال الرازي(ت-٦٠٦هـ) : (وَاعْلَمْ أَنَّ الْغَايَةَ الْقُصْوَى فِي الْكَمَالِ أَنْ يَكُونَ تَامًّا وَفَوْقَ التَّمَامِ فَكَوْنُ الْإِنْسَانِ تَامًّا لَيْسَ إِلَّا فِي كَمَالِ قُوَّتِهِ الْعَمَلِيَّةِ وَالنَّظَرِيَّةِ ... وَكَوْنُهُ فَوْقَ التَّمَامِ أَنْ يَسْعَى فِي تَكْمِيلِ النَّاقِصِينَ، وَذَلِكَ بِطَرِيقَيْنِ، إِمَّا بِإِرْشَادِهِمْ إِلَى مَا ينبغي وهو الأمر بالمعروف، أو بمنعهم عَمَّا لَا يَنْبَغِي وَهُوَ النَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ)[٨].

٤- قال ابن قيم الجوزية(ت-٧٥١هـ): (تأمل حسن اقتران التمام بالنعمة وحسن اقتران الكمال بالدين، وإضافة الدين إليهم، إذ هم القائمون به المقيمون له. وأضاف النعمة إليه إذ هو وليها ومسديها والمنعم بها عليهم، فهي نعمة حقا، وهم قابلوها. وأتى في الكمال باللام المؤذنة بالاختصاص، وأنه شيء خصّوا به دون الأمم. وفي إتمام النعمة بعلى المؤذنة بالاستعلاء والاشتمال والإحاطة فجاء «أتممت» في مقابلة أَكْمَلْتُ و «عليكم» في مقابلة لَكُمْ و «نعمتي» في مقابلة دِينِكُمْ وأكد ذلك وزاده تقريرا وكمالا وإتماما للنعمة) [٩].

٥- نقل الزبيدي عن العَيْنِيُّ أنّ بَينهمَا فَرْقاً ظاهِرًا وَلم يُفْصِحْ عَنهُ، وَقَالَ جماعةٌ: التّمامُ: الإِتْيانُ بِمَا نَقَص من الناقِص، والكَمالُ: الزِّيادةُ على التَّمامِ، فَلَا يَفْهَمُ السامعُ عَرَبِيًّا أَو غَيره مِنْ رجُلٍ تامّ الخَلْقِ إِلاّ أَنّه لَا نَقْصَ فِي أَعْضائه، فالكَمال تَمامٌ وزِيادَة، فَهُوَ أَخَصُّ وَقد يُطْلَق كُلٌّ على الآخَرِ تَجَوُّزًا، وَقَالَ الحَرَالِيُّ: الكَمالُ: الانْتِهاء إِلَى غايَةٍ لَيْسَ وَراءها مَزِيدٌ من كُلِّ وَجْه. وَقَالَ ابنُ الكَمال: كَمالُ الشَّيْءِ حُصولُ مَا فِيه الغَرَضُ مِنْه، فَإِذا قيل: كَمُلَ فَمَعْناهُ حَصَلَ مَا هُوَ الغَرَض مِنْه[١٠].

صفوة القول: إنّ الكمال آخر مراحل التمام ؛ لان الاخير يأتي آخر أجزاء الشي المتتابعة بعضها وراء بعض. أمّا الإكمال فليس الأمر كذلك فلا ينطوي الشي على جزء ناقص ليقال له غير تامّ فقد لا يكون الشيء ناقصاً وليس له جزء يتممه ولكنه مع ذلك هو غير كامل حتى الآن مثال ذلك الجنين في بطن أُمَّهُ فهو يصل إلى حد التمام حيث تتمّ أجزاؤه ويستوي هيكله، ثم يولد ويكون طفلاً تاماً ولكنه لا يكون إنسانا كاملا. أي: لا يتحلى بذلك النضج الذي يجب أن يتحلى به الإنسان، فالإتمام لإزالة نقصان الأصل والإكمال لإزالة نقصان العوارض بعد تمام الاصل، وَعَلِيهِ فإنَّ قولُه تَعالَى: (الْيَوْم أكملت لكم دينكُمْ وَأَتْمَمْت عَلَيْكُم نعمتي)[١١]، الدين كامل، والنعمة جاءت درجات حتى اتمّها فكانت كاملةً. وهذا التفصيل لا يمنع من قول بعضهم: ان التَّمامَ والكَمالَ

مُترادِفان[١٢]. والحق ان هناك تبايناً دلايا واضحا نوضحه بالاتي:

ت	التمام	الكمال
١.	الاتمام: لإزالة نقصان الأصل.	والاكمال: لإزالة نقصان العوارض بعد تمام الأصل
٢.	تم: يشعر بحصول نقص قبله.	وكمل: لا يشعر بذلك.
٣.	التمام: أجزاء	جمع الاجزاء هو الكمال
٤.	الاتمام: الإتْيانُ بِمَا نَقَص من الناقِص،	والكَمالُ: الزِّيادةُ على التَّمامِ.

إنَّ الْغَايَةَ الْقُصْوَى فِي الْكَمَالِ أَنْ يَكُونَ تَامًّا وَفَوْقَ التَّمَامِ فَكَوْنُ الْإِنْسَانِ تَامًّا لَيْسَ إِلَّا فِي كَمَالِ قُوَّتِهِ الْعَمَلِيَّةِ وَالنَّظَرِيَّةِ ... وَكَوْنُهُ فَوْقَ التَّمَامِ أَنْ يَسْعَى فِي تَكْمِيلِ النَّاقِصِينَ. فالكمال اسم لاجتماع أبعاض الموصوف به، يقال: العقل كمال علوم يريدون اجتماع علوم، ولا يقال: تمام علوم. أمّا التمام فاسم للجزء والبعض الذي يتّم به الموصوف بأنه تام، ويقال هذا تمام حقك للبعض الذي يتم به الحق ولا يقال كمال حقك.

أمّا المفهوم فإنّ لفظة (استكمل) إثباتاً أو (لم يستكمل) نفياً ليسا مصطلحين قائمين بذاتهما عند النحويين، لأنَّ الاصطلاح: عبارةٌ عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول، فهو إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر، لمناسبة بينهما. وقيل: الاصطلاح: اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى. وقيل: إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر؛ لبيان المراد. وقيل: لفظٌ معين بين قوم معينين[١٣].

إذن- مجمل هذه المفاهيم تقوم على اجتماع قوم من أهل الفن ذي التخصص لإطلاق توصيف عن لفظ يقارب المعنى المعجمي تارة، أو يغايره تارة في ضوء الاستعمال الجديد، ولعل لفظة (استكمل) هي مفهوم أورده علماء العربية في أكثر من مفصل من مفاصل الآداب ، والفنون ، والفقه ، والتفسير، والقافية كما تبيّن من قبل، وقد سقت اللفظة لمعاني تكاد تقارب مدلولها اللغوي.

١. معنى (أكمل): عن رسول الله(صلى الله عليه وآله) (مَنْ تَزَوَّجَ فَقَدِ اسْتَكْمَلَ نِصْفَ الدِّينِ، فَلْيَتَّقِ اللَّهَ فِي النِّصْفِ الْبَاقِي)[١٤]. وكتب إلى عمر بن عبد العزيز :أن للإيمان سنناً وفرائض وشرائعَ فمن استكملها استكمل الإيمان، ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيمان[١٥].

٢. معنى أتمّ : أخبرنا سفيان، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة قالت: (نزل القرآن بعشر رضعات معلومات يحرمن، ثم صُيِّرن إلى خمسٍ يحرمن، فكان لا يدخل على عائشة إلا من استكمل خمس رضعات)[١٦]. وفي حكم البلوغ يشترط فيه أمران: أَحَدُهُمَا السِّنُّ، وَالثَّانِي الِاحْتِلَامُ، أَمَّا السِّنُّ فَإِذَا اسْتَكْمَلَ الْمَوْلُودُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً حُكِمَ بِبُلُوغِهِ غُلَامًا كان أو جارية[١٧]. قال رسول الله (إذا استكمل الولد خمس عشرة سنة، كتب ماله وما عليه وأقيمت عليه الحدود) [١٨].

٣. بمعنى العددية: في ذلك قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ [١٩]، فلم يجعل للبنات وإن كثرن إلا الثلثين. وإذا استكمل البنات الثلثين فالباقي لبني الابن دون أخواتهم ، ودون من فوقهم من بنات

الابن ، ومن تحتهم[٢٠]، وحجة من ذهب هذا المذهب حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (اقسموا المال بين أهل الفرائض على كتاب الله فما أبقت الفرائض فلأولى رجل ذكر)[٢١].

٤. قد يرد بمعنى طلب، نحو قولنا: زيد استكمل العلم والفرائض، اي: طلبها، من نحو: (من لم يكتم السرّ فقد استكمل الجهل)[٢٢]. ومنه قول الشاعر[٢٣] :

مَا اسْتَكْمَلَ اللَّذَّاتِ إِلَّا فَتًى

يَشْرَبُ وَالمُرْدُ نَدَامَاهُ

هَذَا يُمَنِّيْهِ وَهَذَا إِذَا

نَاوَلَهُ القَهْوَةَ حَيَّاهُ

وَكُلَّمَا اشْتَاقَ إِلَى قُبْلَةٍ

مِنْ وَاحِدٍ أَلْثَمَهُ فَاهُ

سُقْيًا لِدَهْرٍ كُنْتُ فِيْهِ لَهُمْ

مُنَادِمًا مَا كَانَ أَحْلَاهُ

الفرق بين المفهوم والمصطلح:

من المؤكد ان المفهوم يسبق زمنيا المصطلح، فهو الركن الاساس لاي عمل اصطلاحي يرتئيه المختصون في الآداب والعلوم ، وأول تعريف ورد إلينا موجزاً ذكره الجرجاني قائلا: (الفهم : تصور المعنى من لفظ المخاطب)[٢٤]. وهو تمثيل عقلي للأشياء الفردية ، وقد يمثّل شيئاً واحداً أو مجموعة من الأشياء الفردية ، تتوافر فيها صفات مشتركة بها يتولد المصطلح مستقبلا[٢٥]. ومن أشهر التعاريف المتداولة للمفهوم، قولهم: (المفهوم معناه المنطقي هو مجموع الصِّفات والخصائص التي تحدِّد الموضوعات التي ينطبق عليها اللفظ تحديدًا يكفي لتمييزها عن الموضوعات الأخرى) [٢٦].

يختلف المفهوم عن المصطلح في أن المفهوم يركزّ على الصورة الذهنية، أمّا المصطلح فإنه يركزّ على الدلالة اللفظية للمفهوم، كما أن المفهوم أسبق من المصطلح، فكل مفهوم مصطلح، وليس العكس، وينبغي التأكيد على أن المفهوم ليس هو المصطلح، وإنما هو مضمون هذه الكلمة، ودلالة هذا المصطلح في ذهن المتعلم؛ ولهذا يعد التعريف بالكلمة أو المصطلح هو «الدلالة اللفظية للمفهوم»، وعلى ذلك يمكن القول بأن كلمة الصلاة مثلاً ما هي إلاّ مصطلح لمفهوم معين ينتج عن إدراك العناصر المشتركة بين الحقائق التي يوجد فيها التكبير وقراءة القرآن، والقيام والركوع والسجود، والتشهد والسلام، وكلمة «الحج «مصطلح لمفهوم معيّن ينتج عن إدراكنا للعناصر المشتركة بين المواقف؛ كالإحرام، والطواف حول الكعبة المشرفة، والسعي بين الصفا والمرة، والوقوف بعرفات، والنزول بالمزدلفة، والرجم، والحلق أو التقصير...، فالملاحظ مع كلمتي (الصلاة، والحج) أنه تم أولاً التعرّف على أوجه الشبه والاختلاف في خصائص كل كلمة، ثم تحديد الخصائص أو العناصر المتشابهة، ووضعها في مجموعات أو فئات أُطلق عليها اسم المفهوم الصلاة – الحج[٢٧].

يمكننا القول: إنّ المصطلح هو عملة ذات وجهين ، اذ يتشكّل من التسمية أولا، و المفهوم وهو التصور الذي يحيل إلى تلك التسمية ثانياً[٢٨]. لذا عرّفه د. عبد اللطيف عبيد بانه (تسمية تختص بالدلالة على مفهوم علمي أو تقني أو حضاري في مجال محدد) [٢٩]. أي: يجب أن يتميز المفهوم بتسمية خاصة به ، سواء كانت تسمية قديمة موجودة في اللغة او تم اعادة احيائها او توليدها بأدوات التوليد، ويجب الاّ تطلق هذه التسمية على اي مفهوم اخر، واذا لم يرس العمل المصطلحي على هذا المبدأ (العلاقة الاحادية بين المفهوم والتسمية) فستفقد المصطلحات

صفة المصطلحية وتصبح مجرد كلمات يصاحبها الترادف[٣٠].

لذا عرَّفه وارن Warren بقوله: (عمليَّةٌ ذهنيَّة تشير إلى مجموعة من الموضوعات أو الخِبرات، أو إلى موضوع واحد في علاقته بغيره من الموضوعات، ويعد المعنى كليًّا لأنه يمثّل أفرادًا مختلفين، وفكرًا مجرَّدًا؛ لأنه يمثِّل الصِّفةَ السائدة في هؤلاء الأفراد) [٣١].

وعليه فإنّ (استكمل/ ولم يستكمل) هو مفهوم لم ينضج عند النحويين ليكون مصطلحاً مستقلا بذاته أو في أبوابه، انما كان يتماشى وأساليب العرب في المعنى للفظ الذي اقتضته المعجمية العربية في كل باب من أبواب علوم العربية، وانما انماز هذا اللفظ لينتقل إلى مفهوم نحوي هو استعماله ضمن القواعد النحوية التي بخلافه يحدث الخلل والغلط في كلام العرب، قال الجاحظ: (انما سمّى الناس ما يحتاجون إلى استعماله) [٣٢]. ومما يأتي موارد هذا الاستعمال عند النحويين:

أولا: في باب (إنَّ واخواتها)

وهو من أبواب النواسخ في العربية ويراد بـ(النواسخ : جمع نَاسخ وَهُوَ فِي اللُّغَة من النّسخ بِمَعْنى الْإِزَالَة يُقَال نسخت الشَّمْس الظل إِذا أزالته ، وَفِي الِاصْطِلَاح مَا يرفع حكم الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر وَهُوَ ثَلَاثَة أَنْوَاع: ما يرفع الْمُبْتَدَأ وَينصب الْخَبَر وَهُوَ كَانَ وَأَخَوَاتهَا ، وَمَا ينصب الْمُبْتَدَأ وَيرْفَع الْخَبَر وَهُوَ إِن وَأَخَوَاتهَا ، وَمَا ينصبهما مَعًا وَهُوَ ظن وَأَخَوَاتهَا وَيُسمى الأول من بَاب كَانَ اسْما وفاعلا وَيُسمى الثَّانِي خَبرا ومفعولا وَيُسمى الأول من معمولي بَاب إِن اسْما وَالثَّانِي خَبرا وَيُسمى الأول من معمولي بَاب ظن مَفْعُولا أَولا وَالثَّانِي مَفْعُولا ثَانِيًا) [٣٣].

لذا تقسم النواسخ على قسمين: نواسخ حرفية (ما العاملة عمل ليس، وإنّ وباقي خواتها، ولا النافية للجنس)، أمّا النواسخ الفعلية في: (كان واخواتها، وكاد واخواتها، وظنّ واخواتها) وجميعها ينسخون المعنى والاعراب لما أصله مبتدأ وخبر[٣٤]. قال سيبويه:(فالمبتدأ كل اسم ابتُدى ليُبنى عليه كلامٌ. والمبتدأ والمبنى عليه رفعٌ. فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه. فالمبتدأ الأول والمبنى ما بعده عليه فهو مسنَد ومسنَد إليه) [٣٥].

وقال ابن يعيش: (اعلم أن المبتدأ: كلُّ اسم ابتدأتَه، وجرّدتَه من العوامل اللفظيّةِ، للإخبار عنه. والعوامل اللفظيّةِ هي أفعالٌ وحروفٌ، تختصّ بالمبتدأ والخبرِ. فأمّا الأفعال فنحوُ: «كَانَ» وأخواتِها، والحروفُ نحوُ: (أنَّ) وأخواتِها، و(مَا) الحِجازيّةِ. وإنّما اشترط أن يكون مجرَّدًا من العوامل اللفظيةِ لأنّ المبتدأ شرطُه أن يكون مرفوعًا، وإذا لم يتجرّد من العوامل، تلعّبتْ به، فرفعتْه تارةً، ونصبتْه أُخرى، نحوَ: كان زيدٌ قائمًا، وإنّ زيدًا قائمٌ، وما زيدٌ قائمًا، وظننت زيدًا قائمًا. وإذا كان كذلك، خرج عن حكمِ المبتدأ والخبرِ إلى شَبَهِ الفعل والفاعلِ)[٣٦].

فالمبتدأ-اذن- ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف ، وكان القصد فيه أن تجعله أولًا لثانٍ مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبره، ولا يستغنى واحد منهما عن صاحبه، وهما مرفوعان أبدًا فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفع بهما، نحو قولك: الله ربنا، ومحمد نبينا، والمبتدأ لا يكون كلامًا تامًّا إلا بخبره وهو معرض لما يعمل في الأسماء نحو: كان وأخواتها، وما أشبه ذلك من العوامل، تقول: عمرو أخونا، وإن زيدًا أخونا، والمبتدأ يبتدأ فيه بالاسم المحدث عنه قبل الحديث، وكذلك حكم كل مخبر،

والفرق بينه وبين الفاعل: أن الفاعل مبتدأ بالحديث قبله، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد منطلق فإنما بدأت «بزيد» وهو الذي حدثت عنه بالانطلاق والحديث عنه بعده، وإذا قلت: ينطلق زيد فقد بدأ بالحديث وهو انطلاقه، ثم ذكرت زيدًا المحدث عنه بالانطلاق بعد أن ذكرت الحديث. فالفاعل مضارع للمبتدأ من أجل أنهما جميعًا محدث عنهما وإنهما جملتان لا يستغني بعضهما عن بعض[٣٧].

إنّ وباقي أخواتها أوقعت تغييراً في الاعراب والمعنى والعلة القياسية قيمن يقول لمن قال: (نصبت زيداً بان، في قوله إن زيداً قائم: ولم وجب أن تنصب «إن» الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُملت عليه فأعملت إعماله لمّا ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قُدّم مفعوله على فاعله، نحو ضرب أخاك محمدٌ وما أشبه ذلك) [٣٨]. وهذا العمل لـ(إنّ) في الخبر لا يجري على المبتدأ ففيه خلاف عند النحويين نوجزها بالآتي[٣٩]:

أولا: مذهب البصريين: أنها ترفع الخبر، وحجتهم: (وأما البصريون فاحتجّوا بأن قالوا: إنما قلنا إن هذه الأحرف تعمل في الخبر، وذلك لأنها قويت مشابهتها للفعل؛ لأنها أشبهته لفظًا ومعنًى، ووجه المشابهة بينهما من خمسة أوجه؛ الأول: أنها على وزن الفعل، والثاني: أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل مبنيّ على الفتح، والثالث: أنها تقضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم، والرابع: أنها تدخلها نون الوقاية نحو «إنني، وكأنني» كما تدخل على الفعل نحو «أعطاني، وأكرمني» وما أشبه ذلك. والخامس: أن فيها معنى الفعل؛ فمعنى «إن، وأن» حَقَّقْتَ، ومعنى «كأن» شبهت، ومعنى «لكن» استدركت، ومعنى «ليت» تمنيت، ومعنى «لعل» ترجيت، فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمل الفعل، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب، فكذلك هذه الأحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب؛ ليكون المرفوع مشبهًا بالفاعل والمنصوب مشبهًا بالمفعول، إلا أن المنصوب ههنا قُدِّم على المرفوع لأن عمل «إنَّ» فرعٌ، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع؛ فألزموا الفرع الفرع، أو لأن هذه الحروف لما أشبهت الفعل لفظًا ومعنًى ألزموا فيها تقديم المنصوب على المرفوع ليعلم أنها حروف أشبهت الأفعال، وليست أفعالًا، وعدم التصرّف فيما لا يدلّ على الحرفية؛ لأن لنا أفعالا لا تتصرف؛ نحو «نعم، وبئس، وعسى، وليس، وفعل التعجب، وحبذا) [٤٠].

ثانيا: مذهب الكوفيين: أنها لا ترفع الخبر، وحجتهم: (أجمعنا على أن الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل؛ فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل فهي فَرْعٌ عليه، وإذا كانت فرعًا عليه فهي أضعف منه؛ لأن الفرع أبدًا يكون أضعف من الأصل؛ فينبغي أن لا يعمل في الخبر، جريًا على القياس في حَطّ الفروع عن الأصول؛ لأنّا لو أعملناه عَمَلَه لأدّى ذلك إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجوز؛ فوجب أن يكون باقيًا على رفعه قبل دخولها. والذي يدلُّ على ضعف عملها أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به، قال الشاعر[٤١]:

لا تَتْرُكَنِّي فيهم شَطِيرًا ...

إني إذن أَهْلِكَ أو أَطِيرَا

فنصب بـ «إذن».

والذي يدلّ على ذلك أيضًا أنه إذا اعترض عليها

بأدنى شيء بطل عملها واكتفى به، كقولهم «إن بك يَكْفُلُ زيدٌ» كأنها رضيت بالصفة لضعفها، وقد روي أن ناسًا قالوا: «إن بك زيد مأخوذٌ» فلم تعمل «أن» لضعفها؛ فدلَّ على ما قلناه)[٤٢]. وقد ردّ ابو البركات الانباري قول الكوفيين في مسألتين:

الاولى: الحرف المشبّه لا يعمل بالخبر، قائلا: (هذا يبطل باسم الفاعل؛ فإنه إنما عَمِلَ لشبه الفعل، ومع هذا فإنه يعمل عَمَلَه، ويكون له مرفوع ومنصوب كالفعل، تقول: زيدٌ ضارب أبوه عمرًا، كما تقول: يضرب أبوه عمرًا. والذي يدلّ على فساد ما ادَّعيتموه من ضعف عملها أنها تعمل في الاسم إذا فصلت بينها وبينه بظرف أو حرف جر، نحو قوله تعالى إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا [٤٣] وإِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً[٤٤] وما أشبه ذلك) [٤٥].

الثانية: إن الخبر يكون باقيًا على رفعه قبل دخولها: قائلا: (فاسد، وذلك لأن الخبر على قولهم مرفوع بالمبتدأ، كما أن المبتدأ مرفوع به؛ فهما يترافعان، ولا خلاف الترافع قد زال بدخول هذه الأحرف على المبتدأ ونصبها إياه؛ فلو قلنا «إنه مرفوع بما كان يرتفع به قبل دخولها مع زواله» لكان ذلك يؤدي إلى أن يرتفع الخبر بغير عامل، وذلك محال) [٤٦].

الثالث: الدليل على ضعف عملها أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل أو ابتدئ به. قائلا: (الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه؛ أحدها: أن هذا شاذ؛ فلا يكون فيه حجة، والثاني: إنَّ الخبر ههنا محذوف، كأنه قال: لا تتركني فيهم غريبًا بعيدًا، إني أذلُّ إذن أهلك أو أطيرا، وحذف الفعل الذي هو الخبر؛ لأن في الثاني دلالة على الأول المحذوف، فإذن ما دخلت على الخبر، والثالث: أن يكون جعل إذن أهلك أو أطيرا» في موضوع الخبر، كقولك «إنِّي لن أذهب» فشبَّه إذن بلن، وإن كانت لن لا يلغى في حال بخلاف إذن)[٤٧].

وأضاف: (والذي يدلّ على فساد ما ذهبوا إليه أنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب إلا ويعمل الرفع؛ فما ذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة، وذلك لا يجوز، فوجب أن تعمل في الخبر الرفع كما عملت في الاسم النصب على ما بيَّنَّا، والله أعلم) [٤٨].

صفوة القول- ما طرح تحليلان ضمن فلسفة اللغة وعلى الرغم من تشعب بنودها في الخبر والاداة الا أن جوهر الخلاف يعتمد على الظاهر من عدم تأثر الخبر بالحروف المشبهة وما حكم الرفع فيه إلاّ أصل يتجّذر في المسند، فمذهب سيبويه وأكثرُ البصريّين إلى أنّه مرفوعٌ بالمبتدأ[٤٩]؛ وهو أحدُ قولي المبرّد[٥٠]، ونُسب إلى أبي عليّ الفارسيّ ، واختاره ابن مالكٍ في التّسهيل[٥١]. وقيل: إنّ الخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ معًا؛ وهو أحدُ قولي المبرّد[٥٢]، وتبعه ابن السّرّاج[٥٣]، و ابن جنّي[٥٤]، وقال عنه ابن يعيش: (وهذا القولُ عليه كثيرٌ من البصريّين) [٥٥]. وذهب الكوفيّون إلى أنّ الخبر يرتفع بالمبتدأ[٥٦]، وتبناه أبو حيّان[٥٧]، والسيوطي[٥٨]. وقال ابن عقيل : (وهذا الخلاف ممّا لا طائل فيه) [٥٩] .

هذه الآراء الثلاثة على الرغم من الاختلاف بين النحويين بالعامل اللفظي أو المعنوي يفصح عن آراء تجيز التبريرات من كلا العاملين كما يتضح من ابن جني مثلا، يقابله أن أصل مذهب الكوفيين في الخبر انه يرتفع بالمبتدأ، فكيف إذا أضحى منصوباً بحكم الأداة فهل يُنصب بالمبتدأ؟ أم بالعامل اللفظي في

الخبر، وهو العامل نفسه حين ينصب الخبر في كان وظنّ وما العاملة عمل ليس.

حكم إنّ واسمها:

أجمع جمهور النحويين على حكم (إنّ واسمها) وهو الابتداء؛ لأَنَّ مَوضِع إِنَّ الابتداءُ أَلاّ ترى أَنَّ قَوْلك: إِنَّ زيدا لمنطلق إِنَّما هُوَ زيد منطلق فِي الْمَعْنى ، ولمّا بَطل عَملهَا عَاد الْكَلَام إِلى الِابْتِدَاء فبالابتداء رفعته وَمَا بعده خَبره وَهَذَا القَوْل هُوَ الْمُخْتَار[٦٠]. وقد أكد سيبويه في (باب ما يكون محمولا على إن فيشاركه فيه الاسم الذي ولِيها ويكون محمولا على الابتداء... أمّا الوجه الحسن فأن يكون محمولاً على الابتداء، لأن معنى إن زيداً منطلقٌ، زيدٌ منطلق، وإن دخلتْ توكيدا،)[٦١]. وقد ذكر العكبري (أن) مبتدأ وما بعده الخبر[٦٢]. وقد نقله أبو حيان كذلك عن بعضهم[٦٣] . وهو ما لا يصح.

فالابتداء لا يقع على (إنَّ) وحدها أو الاسم وحده، إنما يقع عليهما مجتمعان، قال ابن الوراق (ت-٣٨١هـ): (فَإِن قَالَ قَائِل: هَل الْعَطف وَقع على مَوضِع (إِن) وَحدهَا، أَو على مَوضِع (زيد) ، أَو على موضعهما جَمِيعًا؟ قيل لَهُ: بل على موضعهما جَمِيعًا، وَالدَّلِيل على ذَلِك أَن (إِن) عاملة فِيمَا بعْدهَا غير مُنْفَصِلَة مِنْهُ، وَلَيْسَ لَهَا فِي نَفسهَا حكم فَيجوز الْعَطف عَلَيْهَا. فَأَمّا زيد فِي نَفسه فَلَا يَصح أَن يُقَال: مَوْضِعه رفع، لأَنا إِنَّمَا نقُول: مَوضِع الشَّيْء رفع أَو صب، إِذا لم يبن فِيهِ أثر الْعَامِل، نَحْو قَوْلك: إِن هَذَا زيد، فـ(هَذَا) تَقول: إِن مَوْضِعه نصب، لِأَن (إِن) لم تُؤثر فِي لفظ (هَذَا) ، وَلَو جَازَ أَن تَقول: إِن مَوضِع (زيد) رفع لَأَدَّى ذَلِك إِلَى تنَاقض، وَذَلِكَ أَنه لَو جَازَ أَن تَقول: مَوضِع (زيد) رفع، لَكنا إِذا قُلْنَا: إِن هَذَا زيد، يجب أَن تَقول: إِن (هَذَا) مَوْضِعه نصب وَرفع، لحلوله مَحل (زيد) فِي اللَّفْظ وَالْمَعْنَى، فقد بَان بِمَا ذَكرْنَاهُ أَنه لَا يصلح أَن يكون مَوضِع (إِن) رفعا وَحدهَا، وَلَا مَوضِع (زيد) ، وَإِنَّمَا استحقا هَذَا الحكم باجتماعهما) [٦٤].

وتسري أحكام (أن) على (لكن) من دون باقي اخواتها من الحمل على المعنى في الابتداء لأنهما لا يغيران معنى الابتداء بخلاف البواقي(ليت، لعل، وكأنّ) [٦٥]، (لان موضع قولك : ان زيدا قائم؛ مبتدأ. ألا ترى أنه لا فرق بين أن تقول: زيد قائم، وبين أن تقول: إنّ زيدا قائم، فالمعنيان واحد) [٦٦]. وموضع قولك: بكر ذاهب لكن زيداً قائم ألا ترى انه لا فرق بينها وقولك: زيد قائم؛ لانّ (لكن) بمنزلة(ان) في انها لم تغير معنى الخبر كـ(ليت)[٦٧]. قال أبو الحسن الباقولي(ت٥٤٣هـ): (تجوز في (لكن) فأما ليت، ولعل، وكأنّ،...لا يجوز فيه الحمل على الابتداء، الا ترى أن قولك: ليت زيداً قائم، بخلاف قولك: زيد قائم في المعنى. فلما تغير المعنى زال الابتداء ولم يجز الحمل عليه، ونظير هذا قولهم: (ان الذي يأتيني فله درهم) يجوز دخول الفاء في خبر الذي مع (ان) كما يجوز اذا لم تذكر(ان)... ولو قلت: ليت الذي يأتيني فله درهم، لم يجز، لانه زال معنى الابتداء بدخول ليت) [٦٨].

-اذن- تجري (لكن) مجرى(ان) ؛ لأنها تفيد الاستدراك، والاستدراك لا ينافي معنى الابتداء كما لا ينافيه التوكيد[٦٩]. وَقد امْتنع بعض النَّحْوِيين من جَوَاز الْعَطف على مَوضِع (لَكِن) ، لدُخُول معنى الِاسْتِدْرَاك فِي إِبْطَال حكم الِابْتِدَاء، كدخوله معنى التَّشْبِيه فِي (كَأَن) وَالتَّمَنِّي فِي (لَيْت) [٧٠].

قال ابن الوراق: (وَهَذَا الَّذِي قَالَه لَيْسَ بِشَيْء، وَذَلِكَ

أَن (لَكِن) يسْتَدرك بهَا بعد النَّفْي، فَتَصِير الْجُمْلَة المستدركة بِمَنْزِلَة الِابْتِدَاء وَالْخَبَر، أَلا ترى أَن الْقَائِل إِذا قَالَ: مَا زيد ذَاهِبًا لَكِن عَمْرو شاخص، فَأدى مَا يسْتَفِيد لَو قَالَ: عَمْرو شاخص، فَصَارَ حكم الِاسْتِدْرَاك لَا تَأْثِير لَهُ فِي رفع حكم الْمُبْتَدَأ، وَإِذا خففنا (لَكِن) كَانَ رفعا مَا بعْدهَا بِالِابْتِدَاءِ وَالْخَبَر، وَحكم الِاسْتِدْرَاك بَاقٍ، فَثَبت بِمَا ذَكرْنَاهُ أَن دُخُول هَذَا الْمَعْنى فِي (لَكِن) لَا يُؤثر فِي حكم الْمُبْتَدَأ) [٧١].

هذه جملة من آراء النحويين الذين حاولوا تخصيص (أنّ) وحدها ابتداء من دون باقي اخواتها في الحفاظ على معناها في الاسم تأكيدا أو من دون توكيد قال العكبري: (وقولك: زيد قَائِم، مثل قَوْلك: إِن زيدا قَائِم، فِي الْمَعْنى، إِذْ كِلَاهُمَا إِثْبَات، وَالْإِعْرَاب مُخْتَلف) [٧٢]. ثم ألحقوا(لكن) بعدها معللين ان الاستدراك لا يغير معنى الابتداء. كما تغير في : ليت زيداً قائمٌ، ولعل زيداً قائم، وكأنّ زيداً قائم. من انحراف التمني والترجي والتشبيه من معنى الابتداء، ولو قسنا دلالة الاستدراك فهي لا تبعد عن الاخوات الثلاث في الحكم؟! قال ابن يعيش: (ومن النحويين من لم يجز العطف على موضعِ «لكنّ»، ويدّعي زوالَ معنى الابتداء، لإفادة معنى الاستدراك فيها. والمذهب الأوّل، لأن الاستدراك ليس معنًى يرجع إلى الخبر، وإنما هو رجوعٌ عن معنى الكلام الأوّل إلى كلام آخر، وتدارُكُه. وذلك أمرٌ لا يتعلّق بالخبر) [٧٣].

فما الجدوى من هذا التمايز في التحليل النحوي عند (ان واسمها) ليكونا موضع ابتداء؟! لا سيما ان الحرف المشبه قد سلك سلوك عاملين: الاول: لفظي، وهو نصب الاسم، والثاني: معنوي بلفظ الابتداء، وهذا لم يرد في عوامل رفع المبتدأ بالمطلق. هذا اذا ما علمنا ان في تعبير البلاغيين دلالات تختلف من سياق لاخر، فقولنا: زيدٌ قائم ، وانّ زيداً قائم، وانّ زيداً لقائم، يحتمل تدرجا دلاليا في رغبة القيام ثم القيام ثم التأكيد على القيام.

يبدو أن النحاة انما حملوا هذا المعنى في الابتداء لـ(ان واسمها) تبريراً لمسائل العطف الواردة في النص القرآني مما لم يرد من سلوك النحو القياسي العربي، من نحو قوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)[٧٤]، وقوله (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)[٧٥]، وقوله (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ على النَّبِيِّ)[٧٦] ، لمن قرأها (ملائكتُه) بالرفع. وفي ذلك تفصيل.

الاسم المعطوف على اسم (إنَّ) أو خبرها:

العطف: هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف[٧٧]. وانما خصصنا هذا النوع بالعطف إنما نريد عطف النسق دون البيان، قال ابن يعيش: (وقيل: له نسقٌ، لمساواته الأول في الإعراب، يقال: ثغر نسق إذا تساوت أسنانه، وكلام نسق: إذا كان على نظام واحد ولا يتبع هذا الضرب إلا بوسيطة حرف نحو: جاءني زيد و عمرو، فعمرو تابع لزيد في الإعراب بواسطة حرف العطف الذي هو الواو ،(وكذلك النصب والجر) نحو قولك: رأيت زيداً وعمراً ومررت بزيدٍ وعمرو، وإنما كان هذا الضرب من التوابع لا يتبع إلا بتوسط حرف من قبل أن الثاني فيه غير الأول، فلم يتصل إلا بحرف ، وأما ما كان الثاني فيه الأول فيتصل بغير حرف كالنعت وعطف البيان والتأكيد والبدل) [٧٨]. وهذا المصطلح جرى استعماله عند علماء العربية كالخليل ، وسيبويه،

والمبرد، وابن السراج فضلا عن الكوفيين[٧٩]. قال د. إبراهيم السامرائي : (إن النسق قديم وقد التزم به الكوفيون كما استعمله البصريون ليفرقوا في باب العطف بين عطف البيان وعطف النسق) [٨٠] ، لذا فلا غرابة حين يغالي ابن كمال باشا حين ذكر: أن الفراء أول من أطلق على العطف بالحرف (عطف النسق) [٨١]. ويتحدد حكم الاسم المعطوف في باب (إنّ) وأخواتها بحسب موقع الاسم المعطوف من الجملة الاسمية المنسوخة، التي لا تخرج عن أمرين: الاول: إذا استكمل الخبر: من نحو قولنا: إنَّ زيداً قائمٌ وعمراً/ وعمروٌ، بالنصب عطفا على اللفظ، وهو الأصل المعتمد والاشهر، والرفع على ثلاثة وجوه[٨٢]:

١. أنْ يكون عمرو رفع على موضع (أنّ زيداً)؛ لانَّ موضع انّ زيداً قائم، مبتدأ. قال ابن هشام: (إذا قدرت عمرا مَعْطُوفًا على الْمحل لَا مُبْتَدأ وَأَجَازَ هَذِه بعض الْبَصرِيين لأَنهم لم يشترطوا المحرز وَإِنَّمَا منعُوا الأولى لمَانع آخر وَهُوَ توارد عاملين إِن والابتداء على مَعْمُول وَاحِد وَهُوَ الْخَبَر وأجازهما الْكُوفِيُّونَ لأَنهم لَا يشترطون المحرز وَلِأَن إِن لم تعْمل عِنْدهم فِي الْخَبَر شَيْئا بل هُوَ مَرْفُوع بِمَا كَانَ مَرْفُوعا بِهِ قبل دُخُولهَا) [٨٣].

٢. أنْ يرتفع عمرو بالعطف على الضمير في وقولك: إنّ زيدا قائم. أي: قائم هو وعمرو، وهذا التوجيه يستحسن اظهار الضمير. وهو وجه ضعيف عند الزمخشري[٨٤].

٣. أنْ يرتفع عمرو بالابتداء، والخبر مضمر. والتقدير: إنّ زيداً قائم وعمرو قائم، (جَوَاز حذف خبر الْمُبْتَدَأ فِي نَحْو إِن زيدا قَائِم وَعَمْرو اكْتِفَاء بِخَبَر(إِن) لما كَانَ إِن زيدا قَائِم فِي معنى زيد قَائِم وَلِهَذَا لم يجز لَيْت زيدا قَائِم وَعَمْرو) [٨٥]. وبتعبير ناظر الجيش: (إن زيدا قائم وعمرو مبتدأ محذوف الخبر، ولا شك أن هذا هو الحق)[٨٦].

قال ابن الوراق: (فَإِن قَالَ قَائِل: لم صَار الْعَطف على مَوضِع (إِن) أَجود من الْعَطف على الضَّمِير الْمَرْفُوع من غير توكيد؟ قيل: هُوَ ضَعِيف فِي كل مَوضِع، وَإِنَّمَا ضعف لِأَن الْفِعْل وَالْفَاعِل كالشيء الْوَاحِد، وَرُبمَا يسْتَتر الضَّمِير الْفَاعِل فِي الْفِعْل، فَلَو عطفنا على الضَّمِير من غير توكيد، لصرنا قد عطفنا على بعض الْفِعْل، أَو على نفس الْفِعْل، فقبح الْعَطف لهَذَا الْمَعْنى، فَإِذا أكد الضَّمِير صَار التوكيد عوضا من اتِّصَال الضَّمِير بِالْفِعْلِ واختلاطه بِهِ، فكأنا قد عطفنا على ظَاهر. وَأما الْعَطف على مَوضِع (إِن وَلَكِن) فَحسن فِي نَفسه، لِأَنَّهُ لَا مَانع مِنْهُ، فَلَمَّا كَانَ الْعَطف على الْموضع يعرض فِيهِ مَا ذكرنَا من الْقبْح، وَكَانَ الْعَطف على مَوضِع الضَّمِير الْمَرْفُوع فِي كل مَوضِع قبيحا من غير توكيد، فَاجْتمع مَعَ شَيْء غير مستقبح، وَجب أَن يكون الْعَطف على الْموضع أقوى من الْعَطف على الضَّمِير، لسلامته من الْقبْح، وَحُصُول الْقبْح فِي الْعَطف على الضَّمِير يدل على صِحَة مَا ذَكرْنَاهُ، أَنه لَا فرق بَين أَن تَقول: جَاءَنِي هَذَا وَعَمْرو، وَبَين قَوْلنَا: جَاءَنِي زيد وَعَمْرو، وَإِن كَانَ (زيد) يتَبَيَّن فِيهِ الْإِعْرَاب، و (هَذَا) لَا يتَبَيَّن فِيهِ الْإِعْرَاب، فَكَذَلِك حكم (إِن) وَمَا بعْدهَا، لَا فرق بَين الْعَطف على الْموضع وَبَين الْعَطف على الْمُبْتَدَأ لَو تجرد من (إِن)) [٨٧].

قال الشاعر[٨٨]:

فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ..

فإنّ لَنَا الأُمَّ النَّجِيْبَةَ والأَبُ.

فالرفع في أمثال (والأبُ) على أنه جملة ابتدائية

محذوفة الخبر عطفت على محل ما قبلها من الابتداء، ويجوز كونه مفرداً معطوفاً على الضمير في الخبر[٨٩]، قال الاشموني: (أما مبتدأ خبره محذوف والجملة ابتدائية عطف على محل ما قبلها من الابتداء، أو مفرد معطوف على الضمير في الخبر (ان) كان فاصل كما في المثال والبيت، فإن لم يكن فاصل نحو (ان زيدا قائم وعمرو) تعين الوجه الاول...وجائز ان النصب هو الأصل والأرجح)[٩٠].

وكلّ ما جرى في (إنّ) من احكام على المعطوف تجري على لكنّ قولنا: ما زيدٌ قائما لكنّ عمراً قادمٌ وبكراً/وبكرٌ[٩١]، أما ليت ، ولعل، وكأنّ لا حكم للمعطوف الا النصب فيقال: لعل زيداً حاضرٌ وعمراً، وليت زيداً قادمٌ وبكراً، إلا إذا رجع المعطوف على الضمير من نحو: (ليت زيداً خارجٌ وبكراً وبكرٌ) إنْ عطفته على الضمير في (خارج) [٩٢].

الثاني: إذا لم يستكمل الخبر: من نحو قولنا: إنَّ زيداً وعمراً قائمان، بالنصب دون الرفع، فالبصريون لا يجيزون العطف على موضع ان واسمها (لان العطف على الموضع لا يجوز قبل تمام الكلام؛ لأنه حمل على التأويل ، والحمل على التأويل قبل تمام الكلام فاسد) [٩٣]. قال سيبويه: (واعلم ان ناساً من العرب يغلطون، فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وانك وزيد ذاهبان) [٩٤]. وإنما امتنع الرفع (أَن شَرط مَا يعْمل فِي الِاسْم أَن يعْمل فِي الْخَبَر، فَإِذا قُلْنَا: إِن زيدا قَائِم، فـ (زيد) : نصب بـ (إن) ، وقائم: رفع بـ (إن) . وَإِذا قُلْنَا: إِن زيدا وَعَمْرو قائمان، وَجب أَن يرفع (عَمْرو) بِالِابْتِدَاءِ، لِأَنَّهُ عطف على مَوضِع الِابْتِدَاء، وَوَجَب أَن يعْمل فِي خبر عَمْرو الِابْتِدَاء، وَفِي خبر زيد (إن) ، وَقد اجْتمعَا فِي لَفْظَة وَاحِدَة، وَهُوَ قَوْله: قائمان، فَكَانَ يُؤَدِّي إِلَى أَن يعْمل فِي اسْم وَاحِد عاملان، وَهَذَا فَسَاد، فَلهَذَا صحت الْمَسْأَلَة)[٩٥].

أما الكوفيون فقد اجازوه على خلاف، فهذا الكسائي قد أجاز ذلك على كل حال، سواء كان يظهر فهي عمل «إن» أو لم يظهر، وذلك نحو قولك: «إن زيدًا وعمرو قائمان، وإنك وبكرٌ منطلقان[٩٦] . والعلة في ذلك أن (قائم) لا يكون خبرا عن الاسمين، وإنما أجاز الكسائي نحو: إن زيدا وعمرو قائمان، لأن العامل عنده في خبر (إن): ما كان عاملا في خبر المبتدأ، لأن (إن) وأخواتها، لا تعمل عند الكوفيين في الخبر، فالعامل في خبر (ان) اسمها، لأن المبتدأ والخبر يترافعان عنده، فلا يلزم صدور أثر عن مؤثرين[٩٧].

أمّا الفراء فقد (توسط مذهبي سيبويه والكسائي، فلم يمنع رفع المعطوف مطلقا، ولم يجوزه مطلقا، بل فصل وقال: إن خفي إعراب الاسم بكونه مبنيا، أو معربا مقدر الأعراب: جاز الحمل على المحل قبل مضي الخبر نحو: أنك وزيد قائمان، وان الفتى وعمرو قاعدان، وإلا، فلا، لأنه لا ينكر في الظاهر، كما أنكر مع ظهور الأعراب في المعطوف، وذلك لأن خبرا واحدا عن مختلفين ظاهري الأعراب مستبدع) [٩٨].

قال ابن هشام: (وَلَكِن شَرط الْفراء لصِحَّة الرّفْع قبل مَجِيء الْخَبَر خَفَاء إِعْرَاب الِاسْم لِئَلَّا يتنافر اللَّفْظ وَلم يَشْتَرطه الْكسَائي كَمَا أَنه لَيْسَ بِشَرْط بِالِاتِّفَاقِ فِي سَائِر مَوَاضِع الْعَطف على اللَّفْظ وحجتهما قَوْله تَعَالَى (إِن الَّذين آمنُوا وَالَّذين هادوا والصابئون) الْآيَة وَقَوْلهمْ: إِنَّك وَزيد ذاهبان وَأجِيب عَن الْآيَة بأمرين أَحدهمَا أَن خبر إِن مَحْذُوف أَي مأجورون أَو آمنون أَو فَرِحُونَ والصابئون مُبْتَدأ وَمَا بعده) (٩٩).

فمن جهة سيبويه فإنَّ الفراء يرفض الرفعَ، ومن جهة الكسائي أنه يجيزها (اذا لم يظهر الإعراب في الاسم ، لأنه لم يسمع من كلامهم الرفع في المعطوف إلا حيث يظهر الإعراب في المعطوف عليه، وهو (إنك وعمرو ذاهبان)، والسبب في ذلك من طريق القياس إنَّ الأول إذا لم يظهر فيه الإعراب سهل مخالفة الثاني المعطوف عليه له، وإذا كان الأول معرباً ظهر قبح المخالفة، وذلك عندنا باطل، ظهر الإعراب أو لم يظهر، وذلك أن الحمل على الموضع لا ينقاس إلا حيث يكون الموضع مجروراً نحو(ليس زيد بقائم ولا قاعد) ألا ترى أن قولك بقائم في موضع نصب بـ(ليس) والناصب هو (ليس) ولم يذهب. وإذا قلت: ان زيدا قائم، والمعنى: زيدٌ قائمٌ، إلا أنَّ الرافع لزيد إنما كان التعري وقد ذهب، وأيضاً فإنّ الحمل على المعنى إنما يكون بعد تمام الكلام، فتقول مثلا: إنَّ زيداً قائم وعمرو؛ لان المعنى(ان زيداً قائم) زيد قائم)[١٠٠].

صفوة القول- ما دفع الكوفيين إلى جواز الرفع وإنْ لم يستكمل الخبر ورود القراءة القرآنية لمثل هذا الباب بالرفع، ولو تتبعنا النصوص القرآنية في سور أخرى قد تحيل قراءة الرفع إلى النصب على الصحيح فقوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ). فالآية تتصدر بـ(إنَّ) واسمها (الذين)، وخبرها (من آمن بالله) فحكم اللفظ (الصابئين) نصباً لا رفعاً، ولو تمعنا قليلاً في السياق القرآني نفسه فب قوله:

١. (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) [١٠١].

٢.(إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)[١٠٢].

نجد مما لا يقبل الشك أنّ القراءة الأولى والصحيحة(والصابئين) لا (والصابئون) ليرتفع الخلاف بين البصريين والكوفيين، ولينسجم مع سياق القرآن ونظامه في كل القران من دون تبرير أو تأويل، فضلا عن قراءة بعض شيوخ الإقراء بالنصب، قال الرازي: (ظَاهِرُ الْإِعْرَابِ يَقْتَضِي أَنْ يُقَالَ: وَالصَّابِئِينَ، وَهَكَذَا قَرَأَ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ كَثِيرٍ، وَلِلنَّحْوِيِّينَ فِي عِلَّةِ الْقِرَاءَةِ الْمَشْهُورَةِ وُجُوهٌ: الْأَوَّلُ: وَهُوَ مَذْهَبُ الْخَلِيلِ وَسِيبَوَيْهِ ارْتَفَعَ الصَّابِئُونَ بِالِابْتِدَاءِ عَلَى نِيَّةِ التَّأْخِيرِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ، وَالصَّابِئُونَ كَذَلِكَ)[١٠٣]. ومنه قوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ ومَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ على النَّبِيِّ)، وهو القياس الذي اقرته القواعد النحوية لعدم استكمال الخبر. (وقُرِئَ برفعِ (الملائكةِ) ولا وجهَ له إلاّ ما ذَكرنا[١٠٤] بخلاف قوله تعالى (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)، فلك وجهان: النصب(رسولَه)و (رسولُهُ)، لان المعطوف جاء بعد استكمال الخبر.

استكمل عامل الخبر بمعموله او لم يستكمل:

النسق النحوي في باب (إنّ) وجود ما أصله مبتدأ وخبر، نقول: إنّ زيداً قائم، وقد تدخل لام الابتداء على خبر (إن) خاصة مؤكدة لها ولا تدخل في خبر أخواتها[١٠٥]، والأصل: أن تدخل اللام الحرف المشبه، فيقال: لانّ زيداً قائم، وهذا يقضي اجتماع

مؤكدين على اسم واحد، وهو مما لا يجوز عند العرب فألحقت اللام الى الخبر ليقال: إنّ زيداً لقائم[١٠٦]. (وإذا دخلت لم تغير الكلام عما كان عليه تقول: إنَّ زيدًا لقائم وإنَّ زيدًا لفيك راغب، وإنَّ عمرًا لطعامك آكل، وإن شئت قلت: إنَّ زيدًا فيك لراغب، وإنَّ عمرًا طعامك لآكل، ولكنه لا بدّ من أن يكون خبر (إنَّ) بعد اللام، لأنه كان موضعها أن تقع موقع «إن» لأنها للتأكيد ووصلة للقسم مثل إن فلما أزالتهما «إن» عن موضعها وهو المبتدأ أُدخلت على الخبر فما كان بعدها فهي داخلة عليه، فإن قدمت الخبر لم يجز أن تدخل اللام فيما بعده لا يصلح أن تقول: إنَّ زيدًا لفيك راغب ولا: إنَّ زيدًا أكل لطعامك وتدخل هذه اللام على الاسم إذا وقع موقع الخبر. تقول: إنَّ في الدار لزيدًا وإنَّ خلفك لعمرًا قال الله تعالى: (وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَى)[١٠٧]، وهو الاصل في الابتداء[١٠٨] . نقول: لزيد مجتهد، ولعمرك قسمي وانما تأخيرها ان حدث فبفعل المؤكد (إنّ)[١٠٩].

نقول: إنّ زيداً لآكل طعامك، وإنَّ زيداً لطعامك آكل، من دخول اللام على الخبر او متعلق الخبر(طعامك) وهو مفعول به لاسم الفاعل. فمعمول الخبر، إذا توسط بينه وبين الاسم، نحو: إن زيداً لطعامك آكل. وشرطه أن يكون الخبر صالحاً للام، فلو كان ماضياً متصرفا، نحو: إن زيداً طعامك أكل، لم تدخل اللام على معموله، لأن دخولها عليه فرع دخولها على عامله[١١٠].

وقد ذهب الكوفيون إلى أن هذه اللام ليست للابتداء، لأن الابتداءَ يوجب الرفع، وهذه اللام يجوز أن يليها المفعول الذي يجب له النصب، نحو قولهم (لطَعَامَكَ زيدٌ آكلٌ) [١١١]. قال ابو البركات الانباري: (الأصل في اللام ههنا أن تدخل على زيد الذي هو المبتدأ، وإنما دخلت على المفعول الذي هو معمول الخبر لأنه لما قُدِّمَ في صدر الكلام وقع موقع المبتدأ؛ فجاز دخول اللام عليه؛ لأن الأصل في هذه اللام أن تدخل على المبتدأ، فإذا وقع المفعول موقعه جاز أن تدخل هذه اللام عليه كما تدخل على المبتدأ، وإذا جاز دخول هذه اللام على معمول الخبر إذا وقع موقعه، كقولك (إن زيدًا لَطَعَامَكَ آكلٌ) [١١١].

فـ(لام) الابتداء تدخل على الخبر ومتعلقه، فإذا استكملت جملة (أن واسمها وخبرها) اقترنت اللام بالخبر دون متعلقه فلا نقول: إنَّ زيداً آكل لطعامك، وإن زيداً قائم لعندك، قال ابن جني: (ولا يجوز: إنّ زيداً قائمٌ لعندك والفرق بين إن زيدا لعندك قائم وإن زيدا قائم لعندك في جواز المسألة الأولى وفساد الثانية أنك إذا قدمت الفضلة على الخبر وأدخلت اللام عليها فإنما قصدك بها الخبر دون فضلته وجاز دخول اللام على الفضلة التي قبل الخبر لأن موضع الخبر أن يكون قبل فضلته عقيب الاسم فلما تقدمت الفضلة فوقعت موقع الخبر دخلتها اللام كما تدخل الخبر فأما إذا تأخرت الفضلة وتقدم الخبر فقد وقع الخبر موقعه فدخلت اللام عليه لأنه أحق بها) [١١٢] . فإن تقدّم العامل والحالة هذه لم يستكمل الخبر رتبةً انما عملا جاز دخوله على المعمول شرط ان يكون الخبر صالحا، يعني: أن هذه (اللام) يجوز دخولها على معمول الخبر المتوسط بينه وبين الاسم، وشرطه: أن يكون الخبر صالحا لها، فلو كان ماضيا متصرفا عاريا من (قد) لم تدخل عليه[١١٣]. نحو: إنّ زيدا طعامك أكل، فاذا اقترن الفعل الصالح بـ(قد) جاز في معموله من المفعول به الاقتران باللام، نحو: إنّ زيداً لطعامك قد أكل[١١٤]. وهذا الاخير منعه نحويون قَالَ أَبُو حَيَّان: (وَلم يسمع ذَلِك فيهمَا فَيَنْبَغِي أَن

يتَوَقَّف فِيهِ وَلَا يَصح الْقيَاس على الظّرْف وَالْمَجْرُور لِأَنَّهُ يتوسع فيهمَا مَا لَا يتوسع فِي غَيرهمَا وَمِمَّنْ نَص على الْجَوَاز فِي الْمَفْعُول بِهِ الزّجاج وَابْن ولاد وَابْن مَالك وَنَصّ الْأَوَّلَانِ على الْمَنْع فِي الْحَال بل نَقله أَبُو حَيَّان عَن نَص الْأَئِمَّة وَحكى صَاحب الْبَسِيط فِيهِ الْخلاف بِلَا تَرْجِيح وَقَالَ من رَاعى أَنه لَا يكون خَبرا بِخِلَاف الظّرْف أجَاز وَمن رَاعى أَنه لَا يكون خَبرا بِخِلَاف الظّرْف لم يجوز ثمَّ قَالَ وَيَنْبَغِي أَلا يجوز فِي الْمَفْعُول انْتهى قَالَ أَبُو حَيَّان وَأم إِذا كَانَ الْمَعْمُول مصدرا أَو مَفْعُولا لَهُ نَحْو إِن زيدا لقياما قَائِم وَإِن زيدا لإحسانا يزورك فَهُوَ مندرج فِي عُمُوم قَوْلهم إِنَّهَا تدخل على مَعْمُول الْخَبَر وَيَنْبَغِي أَن يتَوَقَّف فِي ذَلِك وَلَا يقدم عَلَيْهِ إِلَّا بِسَمَاع) [١١٥].

الخبر في ذاته المتعلقة بالمبتدأ إذا ما تقدم ألحقته اللام وما شمول متعلقه اذا تأخر الا جوازا تسمح به طبيعة الخبر من تمكنه في العمل ، ولنا أن نقول: إنّ زيداً طعامَكَ لآكل، وإنّ زيداً فيك لراغب. قال ابن جني: (فإن كانت لخبر إن فضلة تتعلق به من ظرف أو مفعول أو مصدر أو حرف جر فتقدمت تلك الفضلة في اللفظ على الخبر جاز دخول اللام عليها قبل الخبر ثم يأتي الخبر في ما بعد وذلك قولك إنَّ زيداً لفي الدار قائم وإنَّ بكراً لطعامك آكل وإنَّ محمداً لقياماً حسناً قائم وإنَّ أخاك لبك مأخوذ وإنَّ الأمير لعليك واجد. قال أبو زبيد:

إن امرءاً خصني عمدا مودته .

على التنائي لعندي غير مكفور

أي (لغير مكفور عندي) وربما كررت اللام في الخبر إذا تقدمت فضلته عليه فقالوا (إنَّ زيداً لبك لمأخوذ) و (إنَّ محمداً لفيك لراغب) وحكى قطرب عن يونس (إنَّ زيداً لبك لواثق) فإن تأخرت الفضلة دخلت اللام في الخبر الذي قبلها ولم تدخل فيها وذلك قولك: إن زيدا لقائم عندك)[١١٦].

قال الرضي : (وإنما تدخل على معمول الخبر المتقدم على الخبر، إذا لم يكن الخبر ماضيا مجردا عن (قد) نحو: إن زيدا لطعامك آكل، وإني لبك واثق، ولا تقول: إنَّ زيداً لفي الدار قام، كما ذكرنا في جواب القسم ... وقد تكرر اللام في الخبر وفي متعلقة المتقدم عليه، نحو: إنَّ زيداً لفيك لراغب، وهو قليل، منع منه المبرد، وأجازه الزجاج قياساً) [١١٧].

مفهوم الشرط والجزاء

الشَّرط: تعليق شيء بشيء، بحيث إذا وجد الأول وجد الثاني، وهو ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجًا عن ماهيته، ولا يكون مؤثرًا في وجوده، وقد يتوقف ثبوت الحكم عليه[١١٨]. قال زكريا الانصاري (ت-٩٢٦هـ): (الشَّرْط لُغَة إِلْزَام الشَّيْء والتزامه وَاصْطِلَاحا مَا يلْزم من عَدمه الْعَدَم وَلَا يلْزم من وجوده وجود وَلَا عدم ذَاته وَيُقَال مَا يتم بِهِ الشَّيْء وَهُوَ خَارج عَنهُ) [١١٩].

إنّ جملة الشرط لا محل لها من الإعراب ، لكنها عاملة في الأفعال بحسب عامل الجزم الذي لا يخرج عن ضربين[١٢٠]: الأول: بَاب مَا يجْزم الْفِعْل الْمُضَارع (ما يجزم فعلا واحدا): وهي: (لم، لا، لما، لام الامر). الثاني: باب الشرط والجزاء (ما يجزم فعلين): وهي: (إنْ، أينما، أي، من، ما، مهما، متى، أيان، حيثما، أنى).

واختلف النحويون في عامل الجزم في جواب الشرط، فمذهب البصريين أن العامل فيهما حرف الشرط وهو الاشهر، وذهب بعضهم إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه، وذهب فريق ثالث إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل

الشرط يعمل في جواب الشرط، وذهب أبو عثمان المازني مذهبا رابعا إلى أنه مبنيّ على الوَقْفِ[١٢١].

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجِوَارِ، وحجتهم: إنما قلنا إنه مجزوم على الجوار لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط، لازم له، لا يكاد ينفكُّ عنه، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم، فكان مجزوما على الجوار، والحمل على الجوار كثير[١٢٢].

قال ابن الحاجب: (إن عوامل الجزم لا أصل لها في العمل وجهان: أحدهما: أن الفعل في الإعراب غير أصل، فعوامله غير أصلية في العمل. ولا خصوصية حينئذ لعوامل الجزم. الثاني هو: أن إعراب الفعل لما كان محمولا على إعراب الاسم، والاسم لا جزم فيه، كان الجزم فرعا في إعراب الفعل، فوجب أن يكون عامله أيضا فرعا، بخلاف عوامل النصب والرفع، فإن الفعل أعرب في الرفع بعامل يشبه عامل الرفع في الاسم، وفي النصب بعامل يشبه عامل النصب في الاسم وهو (أن)، وليس في الأسماء جزم، فلم يكن عامله أصلا في العوامل) [١٢٣].

لا تخرج جملة الشرط عن أربعة أنواع[١٢٤]:

الأول: أن يكون الفعلان ماضيين نحو إن قام زيد قام عمرو ويكونان في محل جزم ومنه قوله تعالى: (إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لأَنْفُسِكُمْ[١٢٥]).

والثاني: أن يكونا مضارعين نحو إن يقم زيد يقم عمرو ومنه قوله تعالى: (وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ)[١٢٦].

والثالث: أن يكون الأول ماضيا والثاني مضارعا نحو إن قام زيد يقم عمرو ومنه قوله تعالى: (مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا[١٢٧].

والرابع: أن يكون الأول مضارعا والثاني ماضيا وهو قليل ومنه قوله[١٢٨]:

من يَكِدْني بسيِّءٍ كنتُ منه

كالشَّجا بين حلقِه والوريد

فَهَذِهِ الأدوات الَّتِي تجزم فعلين وَيُسمى الأول مِنْهُمَا شرطا وَيُسمى الثَّانِي جَوَابا وَجَزَاء وَإِذا لم تصلح الْجُمْلَة الْوَاقِعَة جَوَابا لِأَن تقع بعد أَدَاة الشَّرْط وَجب اقترانها بِالْفَاءِ وَذَلِكَ إِذا كَانَت الْجُمْلَة اسمية أَو فعلية فعلهَا طلبي أَو جامد أَو منفي بلن أَو مَا أَو مقرون بقد أَو حرف تَنْفِيس[١٢٩]. وههنا يتحقق مفهوم الشرط بأَنَّهُ (تعليقُ حصولِ مضمونِ جملةٍ بحصولِ مضمونِ أُخرى) [١٣٠].

الفعل المعطوف على جملة الشرط:

يتحدد إعراب الفعل المضارع بعد جملة الشرط في ضوء استكمال جواب الشرط أو لم يستكمل ولكل حالة منها ضرب من الاعراب والتوجيه لأكثر من دلالة نحوية، ومما يأتي تبيان ذلك مما أجمع عليه النحاة العرب.

أولاً: اذا استكمل جواب الشرط:

وذلك اذا وقع بعد جزاء الشرط فعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه: الجزم، والرفع، والنصب. من نحو قولنا : إِنْ تقربْ مِنَ النَّار تَشْعُرْ بحَرارتها فتندمُ/تندمُ/ تندمَ. ومنه قوله تعالى (وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا (*) وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ)[١٣١]. اذ استبعد معربو القران الوجوه الاخرى في اعراب (يرزقُ/يرزقَ) والاكتفاء بقراءة الجزم وحدها[١٣٢]، على الرغم من وقوع الفعل المضارع المقترن بالواو بعد جملة الشرط حين استكملت شرائطها بوجود جواب الشرط. قال ابن الناظم(ت-٦٨٦هـ): (إذا جاء بعد جواب الشرط

المجزوم مضارع مقرون بـ (الفاء أو الواو) جاز جزمه عطفًا على الجواب، ورفعه على الاستئناف، وبنصبه على إضمار (أن)) [١٣٣].

اهتمّ النحويون في هذا النوع من الجزم بالاعتماد على كلام العرب من اقوال واشعار، او النص القرآني بما يحمله من قراءات، فكانت لنا هذه الوقفة.

١. إنْ تأتني آتك فأحدثك: ففي الفعل المضارع الوجوه الاتية[١٣٤]:

أ. الجزم : (فأحدثْك)، فتجزم ما بعد الفاء بالعطف على فعل الشرط.

ب. الرفع: (فأحدثُك) ، فترفع على القطع.

ج. النصب: (فأحدثَك)، فتنصب على تقدير (ان) الناصبة المضمرة بعد الفاء للفعل المضارع، مع اضعاف النحويين هذا الوجه. قال الرماني: (وتقول: إن تأتني آتك فأحدثك، بالجزم على العطف، ويجوز بالرفع على الاستئناف، وبالنصب على الصرف) [١٣٥].

قال ابن الصائغ(ت-٧٢٠هـ): (أن يأتيَ بعد جواب الشّرط المجزوم مضارِعٌ مقرون بالفاء أو الواو، فيجوز جزْمُه عطفًا على الجواب، ورفعه على الاستئناف، ونصبُه على إِضْمَار (أَنْ) ، مثل: (إِنْ تُكرمني أكرمك وأُكافئك) [١٣٦].

٢-وروي بالأوجه الثلاثة (نأخذ) من قول الشاعر [١٣٧]:

فَإِن يهْلك أَبُو قَابُوس يهْلك

ربيع النَّاس والبلد الْحَرَام

ونأخذ بعده بذناب عَيْش

أجب الظّهْر لَيْسَ لَهُ سَنَام

وجاز النصب بعد (الفاء والواو) إثر الجزاء، لأن مضمونه غير محقق الوقوع، فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام.

٣. قال تعالى: (من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم) [١٣٨]، (وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ)[١٣٩]، (ان تبدو ما في انفسكم او تخفوه يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ)[١٤٠]، قرى رفعا وجزما، ولا منع في العربية من النصب، فإذا جئت بثم، جاز الجزم والرفع، دون النصب، قال الله تعالى: (وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ) [١٤١]، وقال: وإن يقاتلوكم يولوكم الأدبار ثم لا ينصرون) [١٤٢]. قال المرادي(ت-٧٤٩هـ): (إذا أخذت أداة الشرط جوابها، وذكر بعده مضارع مقرون بالفاء أو الواو جاز جزمه عطفا على الجواب ورفعه على الاستئناف ونصبه على إضمار أن، وقرئ بالثلاثة قوله تعالى: (يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ) فالنصب يروى عن ابن عباس، وإنما جاز بعد الجزاء لأن مضمونه لم يتحقق وقوعه فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام) [١٤٣].

من خلال النصوص المقدمة وتبيان اراء النحويين منها يلحظ ما يلي:

١. إنَّ هناك تدرجاً في الأفصح من الوجوه، فالجزم الأصل، ثم الرفع، وأضعفها النصب[١٤٤]، قال المبرد: (فَإِن قلت من يأتني آته فَأكْرمه كَانَ الْجَزْم الْوَجْه وَالرَّفْع جَائِز على الْقطع على قَوْلك فَأَنا أكْرمه وَيجوز النصب وَإِن كَانَ قبيحا لِأَن الأول لَيْسَ بِوَاجِب إِلَّا بِوُقُوع غَيره وَقد قرئَ هَذَا الْحَرْف على ثَلَاثَة اضْرِب (يُحَاسِبْكُمْ بِهِ الله فَيغْفر لمن يَشَاء) بِالْجَزْمِ وَالرَّفْع وَالنّصب وينشد هَذَا الْبَيْت رفعا ونصبا لِأَن الْجَزْم يكسر الشّعْر وَإِن كَانَ الْوَجْه وَهُوَ قَوْله

ومنْ يَغْتَربْ عَنْ قومهِ لَا يَزَلْ يَرى

مصارِعَ مَظلومٍ مَجَرًّا ومَسحَبا

وتُدْفَنْ مِنهُ الصالحاتُ وَإِن يُسِيءُ

يكَنْ مَا أساءَ النارِ فِي رأسِ كَبْكَبَا) [١٤٤]

وقد علّل سيبويه هذا الضعف في النصب قائلا: (وسألت الخليل عن قوله: إن تأتني فتحدثني أحدثَك، وإن تأتني وتحدثني أحدِّثَك، فقال: هذا جوز، والجزم الوجه. ووجه نصبه على أنه حمل الآخر على الاسم، كأنه أراد إن يكن إتيانٌ فحديث أحدِّثك، فلمَّا قبح أن يرد الفعل على الاسم نوى أن، لأن الفعل معها اسمٌ. وإنما كان الجزم الوجه لأنه إذا نصب كان المعنى معنى الجزم فيما أراد من الحديث، فلما كان ذلك كان أن يحمل على الذي عمل فيما يليه أولى؛ وكرهوا أن يتخطَّوا به من بابه إلى آخر إذا كان يريد شيئاً واحداً) [١٤٦].

أمّا سيبويه فالجزم في (فيغفرْ) وان استحسن الرفع فقال: (وبلغنا أنَّ بعضهم قرأ: « يحاسبكم به اللّه فيغفر لمن يشاء ويعذِّب من يشاء « واللّه على كل شيء قدير « وتقول: إن تأتني فهو خير لك وأكرمك، وإن تأتني فأنا لآتيك وأحسن إليك. وقال عزَّ وجلَّ: (وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خيرٌ لكم ونكفر عنكم من سيئاتكم). والرفع ههنا وجه الكلام، وهو الجيِّد؛ لأنَّ الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء فجرى الفعل هنا كما كان يجري في غير الجزاء. وقد بلغنا أنَّ بعض القرَّاء قرأ: (من يضلل اللّه فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم يعمهون)؛ وذلك لأنَّه حمل الفعل على موضع الكلام؛ لأنَّ هذا الكلام في موضع يكون جواباً؛ لأن أصل الجزاء الفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء؛ ولكنَّهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره) [١٤٧].

فإذا اوجب سيبويه الجزم واستحسن الرفع فلا مناص من نقله لكلام الخليل من استحسان النصب، وهو ما أقره في الكتاب قائلا: (« إلّا أنَّه قد يجوز النصب بالفاء والواو) [١٤٨].

إنّ المتتبع سبب تضعيف النحويين للنصب إنما يقوم على شرط إضمار(ان) الناصبة في الواو، اذ لا بد لإضمارها أن يسبقها نفي محض او طلب محض[١٤٩]، وهذا لم يتحقق في الآية الكريمة، وان اشبهوه بالاستفهام كما تبين، لذا قال المبرد: (وَقد قرئَ هَذَا الْحَرْف على ثَلَاثَة أوجه (يُحَاسِبكُمْ بِهِ الله فَيغْفر لمن يَشَاء) بِالْجَزْمِ وَهُوَ أَجودهَا ويليه الرّفْع ثمَّ النصب وَالْأَمر فِيهِ على مَا ذكرت لَك وَلَو قلت من لَا يأتني فيكرمني آته كَانَ النصب جيدا من أجل النَّفْي وَصَارَ كَقَوْلِك مَا تَأتِينِي فتكرمني أَي كلما أتيتني لم تكرمني فموضعه لم تأتني مكرما وَهَا هُنَا أَعنِي فِي الْجَزَاء إِلَى ذَا يرجع إِذا قلت من لَا يأتني فيكرمني آته لِأَن مَعْنَاهُ من لَا يأتني مكرما) [١٥٠].

هذا الامر نجد مصاديقه عند القراء فَقد قَرَأَ ابْن كثير وَنَافِع وَأَبُو عَمْرو وَحَمْزَة وَالْكسَائِيّ {فَيغْفر لمن يَشَاء ويعذب من يَشَاء} جزما، وَقَرَأَ عَاصِم وَابْن عَامر {فَيغْفر لمن يَشَاء ويعذب من يَشَاء} رفعا[١٥١].قال ابن مالك: (وبلغنا أن بعضهم قرأ «يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ». قرأ بالرفع عاصم، وابن عامر. وبالجزم نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، الكسائي»)[١٥٢]. ولم ترد قراءة النصب الا ما ورد شذوذا عن ابن عباس[١٥٣]. كما ان ابن يعيش استبعده بالقول: (قال ابن يعيش: تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ، قُرِىء: «فيغفِر» جزمًا ورفعًا على ما تقدّم، ولا فرقَ في ذلك بين الفاء، والواو، و»ثم»، من حروف العطف، حكم الجميع واحد في ذلك) [١٥٤] .

٢. اذا اقترن الفعل المضارع دون الواو والفاء وانما

بـ(ثم) فلك الرفع والجزم. قال سيبويه: (وكذلك الفاء والواو وأو إذا لم ترد بهن النصب، فإذا انقضى الكلام ثم جئت بثمَّ، فإن شئت جزمت وإن شئت رفعت. وكذلك الواو والفاء. قال الله تعالى: « وإن يقاتلوكم يولوكم الأدبار ثمَّ لا ينصرون « وقال تبارك وتعالى:(وإن تتولوا يستبدل قوما غيركم ثمَّ لا يكونوا أمثالكم) [١٥٥].

وقال ابن يعيش: (وأما قوله تعالى: (وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ) ، وقوله (وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ)[١٥٦] ففيهما شاهد على العطف بـ»ثُمَّ» كما عطف بالفاء إلا أنه جزم في الأُولى، ورفع في الثانية، وكل جائز صحيح، وحكمُ الجميع واحد، إلّا الفاءَ، فإنه قد أجاز بعضهم فيه النصبَ) [١٥٧].الا أن ابن مالك نقل عن الكوفيين بالقول: (ثم نبهت على أن الفعل الواقع بعد «ثم» عند الكوفيين كالواقع بعد الواو والفاء في جواز نصبه). وهذا الراي لم اقف على مثيله من نحويي الكوفة)[١٥٨]. قال الرماني: (ولا يجوز الصرف في (ثم) ، لأنه ليس لها وجه يقتضي التفريع بالصرف كما للفاء والواو، إذ الفاء ترتب بغير مهملة، فخرجت إلى الجواب، لموافقته معناها في هذا، والواو لجمع النهي الثاني والأول، أو الأمر، أو ما جرى هذا المجرى في الفعل، فخرجت إلى الجمع بين الفعلين اللذين نهي عنهما في: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فخرجت عن جمع معنى العطف إلى جمع من غير عطف)[١٥٩].

ثانيا: اذا لم يستكمل جواب الشرط:

اذا وقع بين فعل الشرط والجزاء فعلٌ مضارعٌ مقرون بالفاء او الواو جاز نصبه وجزمه، نحو: (إنْ يقم زيد ويخرج خالدٌ أكْرِمْكَ) بجزم (يخرجْ) أو نصبه[١٦٠].

اهتم النحويون في هذا النوع من الجزم بالاعتماد على كلام العرب من أقوال وأشعار، أو النص القرآني بما يحمله من قراءات، فكانت لنا هذه الوقفة.

١. إن تأتني فتحدثني أحدثك: ففي الفعل المضارع الوجوه الاتية[١٦١]:

أ. الجزم: (فتحدثْني): عطفاً على فعل الشرط، وهو الوجه الصحيح عند النحويين.

ب. النصب: (فتحدثَني): بإضمار(ان الناصبة) لتنزيل الشرط منزلة الاستفهام، مما يحقق شرط اضمار(إنْ) بعد الواو أو الفاء إذا وقعت بعد نفي محض أو طلب محض. قال ابو علي الفارسي: (النَّصْبُ في الفاء تكون في غير الواجب في ضرورة الشعر إنْ تأتني (تأتني) فعلٌ غيرٌ واجبٍ، كما أنَّ (ما تأتِني) فعلٌ غيرُ واجبٍ، فحَمَلَ الفعلَ بعدَ الفاءِ على (أنْ)، فنَصَبَ وعَطَفَ على المصدر الفعلَ كأنّك قلت: إنْ يكنْ إتيانٌ فحديثٌ أحدّثْك[١٦٢].

الوجه عند سيبويه هو الجزم وأجاز النصب، قال سيبويه: (وسألت الخليل عن قوله: إن تأتني فتحدثني أحدثك، وإن تأتني وتحدثني أحدِّثك، فقال: هذا يجوز، والجزم الوجه. ووجه نصبه على أنه حمل الآخر على الاسم، كأنه أراد إن يكن إتيانٌ فحديث أحدِّثك، فلمَّا قبح أن يرد الفعل على الاسم نوى أن، لأن الفعل معها اسمٌ. وإنما كان الجزم الوجه لأنه إذا نصب كان المعنى معنى الجزم فيما أراد من الحديث، فلما كان ذلك كان أن يحمل على الذي عمل فيما يليه أولى؛ وكرهوا أن يتخطَّوا به من بابه إلى آخر إذا كان يريد شيئاً واحداً) [١٦٣]. وقد وسم الخليل النصب بالبعيد ، قال السيرافي: (إن تأتني فتحدثني

أحدثك، الوجه في تحدثني الجزم عطفا على تأتني، وقد أجاز الخليل نصبه على وجه ليس بالمختار، إن تأتني فتحدثني أحدثك، والذي ضعّف النصب في هذا أنه متى نصب لم يخرج عن معنى المجزوم فاختاروا المجزوم؛لأن عامله عامل المجزوم الذي قبله، فيجتمع فيه تطابق اللفظيين، وظهور العامل فيهما، وإذا نصب فهو على تأويل بعيد المتناول، لا تحوج إليه إلا ضرورة التأويل في النصب، أن يردّ (إن تأتني) إلى تقدير: إن يكن منك إتيان، ويردّ (تحدثني) إلى حديث، ويعطفه بالفاء، ويقدر حديث بأن تحدثني، كأنه قال: إن يكن منك أن تأتيني فتحدثني، وقبح هذا كقبح: أنت تأتيني فتحدثني؛ والوجه: أنت تأتيني فتحدثني على ترك المتناول البعيد من غير حاجة إليه، وتأويل النصب أنت يكون منك إتيان فحديث)[١٦٤].

٢. في الشعر:

أ. قال زهير بن ابي سلمى[١٦٥]:

ومن لا يُقَدِّمْ رجلَه مطمئنَّةً

فيثبتها في مُستَوى الأرضِ يَزلَقِ

فنصب (يثبت)؛ لأن الفعل المتقدم على الفاء منفي، وجواب النفي النصب، في مجازاة وغيرها[١٦٦]. قال الخليل: (النصب هذا جيد لأنه أراد هاهنا من المعنى ما أراد في قوله: ما تأتينا إلا لم تحدّثنا فكأنه قال: من لا يقدم إلا لم يثبت زلق. ولا يكون أبدا إذا قلت: إن تأتني فأحدثك الفعل الآخر إلا رفعا، وإنما منعه أن يكون مثل ما انتصب من المجزومين. أن هذا منقطع من الأول، ألا ترى أنك إذا قلت: إن يكن إتيان فحديث أحدّثك، فالحديث متصل بالأول شريك له، وإذا قلت: إن يكن إتيان فحديث ثم سكتّ وجعلته جوابا لم يشرك الأول، وكان مرتفعا بالابتداء)[١٦٧]. فجواب الشرط حذفه يقتضي رفع المعطوف، واثباته بنصب المعطوف او جزمه والاخير هو الوجه. ومما احسن النصب هو سبقه بـ(لا) قال السيرافي: (فإذا أدخلت لا حسن النصب، وصار فيه تأويل: ما تأتيني محدثا، كأنه قال: ما تأتني إلا لم تحدثني، والذي حسّن النصب فيه حرف النفي) [١٦٨].

ب. قال الشاعر[١٦٩]:

ومَنْ يَقتربْ منا، ويخْضَعَ، نُؤوِهِ

ولا يخشَ ظلماً، ما أقامَ، ولا هَضْما

وردت بالنصب، ويجوز الجزم وهو الاوجه، وانما يلجأ الشاعر إلى النصب ليس من الوجه النحوي فحسب إنما قد يسوقه الوزن الشعري من السكون وايقاف المقطع الصوتي بغية تحقق التفعيلة العروضية، وهو أمر لا غنى عنه عند الشاعر منه. قال الازهري: (الرواية: بنصب: يخضع، ولا يصح الوزن إلا به)[١٧٠]. أما الرفع على الاستئناف فمنعه أكثر النحاة؛ بحجة أنه لا يصحّ الاستئناف قبل أن تستوفي أداة الشرط جملتيها «الشرطية والجوابية معا»؛ كي يتم المعنى المرتبط بأداة الشرط. ووضع الجملة الاستئنافية بين جملتي الشرط والجواب إنما هو إقحام لجملة أجنبية بين جملتين متلازمتين في المعنى[١٧١].

قال عباس حسن: (ويرى المحققون: أن رفع المضارع المتوسط بين جملتي الشرط والجواب جائز بعد حرف مما سبق. وحجتهم أنه لا مانع من اعتبار تلك الجملة الأجنبية جملة استئنافية معترضة، وليست للاستئناف المحض. ورأيهم صحيح، ولا ضرر في الأخذ به إن اقتضاه المعنى. وعلى هذا يجوز في المضارع المسبوق بأحد أحرف العطف السابقة والذي تتوسط جملته بين جملتي الشرط والجواب -الأوجه الثلاثة؛ وهي الرفع على اعتبار الجملة استئنافية اعتراضية، والجزم بالعطف على فعل الشرط المجزوم لفظا أو محلا، والنصب على اعتبار «الواو»، و»ثم» للعطف مع المعية، و»الفاء») [١٧٢].

وهذا الرأي الذي ذهب إليه عباس حسن يدعو الى الفوضى من التقدير والتأخير من دون وازع للمعنى، فالحركات دليل المعاني، وما رجالات النحو

قديما إلا متحدثو اللغة ومتذوقو معانيها فاستحسنوا ما لا يليق واستقبحوا ما لا يليق في المعنى. فاذا حدث الاستئناف فما قيمة العوامل المتقدمة أو المقدرة لنجعل من الواو بداية جملة جديدة في وسط جملة شرطية؟.

-صفوة القول- إنّ وقوع الفعل المضارع المقرون بالفاء او الواو الزم الجزم في الوجه الاول، وما النصب الا بإضمار (ان) بعد حرف حرفي العطف الواقعين عند النفي المحض او الطلب المحض، وما أجازه النحويون في غير هذين الشرطين أنهم أنزلوا الشرط منزلة الاستفهام ليكون طلباً محضا فكان لهم ما كان. أما وقوع الفعل المضارع بين فعل الشرط والجزاء والمقرون بـ(ثم) من نحو قوله تعلى (وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ)[١٧٣]، فحكمه الجزم ، واجازوا الرفع. قال ابن القيم الجوزية: (أما لو كان العطف بـ»ثُمَّ» لم يجز النصب في الموضعين، لأن إضمار «أنْ» بعدها غير معروف، بل يتعين الجزم في الحالة الثانية، ويجوز مع الرفع الأولى)[١٧٤]. وأثبت النصب الكوفيين في (ثُمَّ يُدْرِكَهُ الْمَوْتُ) في قراءة من نصب[١٧٥]. على الشواذ وهي قراءة الحسن والجراح على اضمار (ان) [١٧٦].

٣- في قوله تعالى(إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا وَيُخْرِجْ أَضْغَانَكُمْ)[١٧٧]، (الفاء) عاطفة (يحفكم) فعل مضارع مجزوم معطوف على فعل الشرط [١٧٨]، قال الهمذاني: ((فيحفكم) عطف على فعل الشرط، وعَلَمُ الجزمِ حَذْفُ الياء، وتَبْخَلُوا: جواب الشرط. ويُخْرِجْ: عطف عليه) [١٧٩].

الخاتمة

توصّل البحث إلى النتائج الاتية:

١- إنّ المصطلح هو عملة ذات وجهين ، اذ يتشكل من التسمية أولا، و المفهوم وهو التصوّر الذي يحيل إلى تلك التسمية ثانياً، وعليه فإنّ (استكمل/ ولم يستكمل) هو مفهوم لم ينضج عند النحويين ليكون مصطلحاً مستقلا بذاته أو في أبوابه، انما كان يتماشى وأساليب العرب في المعنى للفظ الذي اقتضته المعجمية العربية في كل باب من أبواب علوم العربية، وانما انماز هذا اللفظ لينتقل إلى مفهوم نحوي هو استعماله ضمن القواعد النحوية التي بخلافه يحدث الخلل والغلط في كلام العرب.

٢- أكدت الدراسة إنَّ الْغَايَةَ الْقُصْوَى فِي الْكَمَالِ أَنْ يَكُونَ تَامًّا وَفَوْقَ التَّمَامِ فَكَوْنُ الْإِنْسَانِ تَامًّا لَيْسَ إِلَّا فِي كَمَالِ قُوَّتِهِ الْعَمَلِيَّةِ وَالنَّظَرِيَّةِ ... وَكَوْنُهُ فَوْقَ التَّمَامِ أَنْ يَسْعَى فِي تَكْمِيلِ النَّاقِصِينَ. فالكمال اسم لاجتماع أبعاض الموصوف به

٣- أوضحت الدراسة إنّ الكمال آخر مراحل التمام ؛ لان الاخير يأتي آخر أجزاء الشي المتتابعة بعضها وراء بعض. أمّا الإكمال فليس الأمر كذلك فلا ينطوي الشيء على جزء ناقص ليقال له غير تام فقد لا يكون الشيء ناقصاً وليس له جزء يتممه ولكنه مع ذلك هو غير كامل حتى الآن.

٤- بينت الدراسة ان العامل المعنوي في رفع المبتدأ هو انجرار لفكرة النحويين من وجود عامل فإن ظهر فكان مؤثرا وإن لم يظهر فهو مضمر يؤثّر في التركيب الوظيفي للجملة، وهي تفصح عن آراء تجيز التبريرات من كلا العاملين ، يقابله أن أصل مذهب الكوفيين في الخبر انه يرتفع بالمبتدأ وهو العامل، فكيف اذا اضحى منصوبا بحكم الأداة فهل يُنصب بالمبتدأ؟ أم العامل اللفظي في الخبر، وهو العامل نفسه حين ينصب الخبر في كان وظنّ وما العاملة عمل ليس.

٥- تبنّى الباحث فكرة عدم تحقق الابتداء في (ان واسمها)، فما الذي يمايزهما ليكونا موضع ابتداء؟! لا سيما أن الحرف المشبه قد سلك سلوك عاملين: الاول: لفظي، وهو نصب الاسم، والثاني: معنوي بلفظ الابتداء، وهذا لم يرد في عوامل رفع المبتدأ بالمطلق. هذا اذا ما علمنا ان في تعبير البلاغيين

دلالات تختلف من سياق لاخر، فقولنا: زيدٌ قائم ، وانّ زيداً قائم، وانّ زيداً لقائم، يحتمل تدرّجا دلاليا في رغبة القيام ثم القيام ثم التأكيد على القيام.

٦. بين الباحث حكم الاسم المعطوف على اسم (إنَّ) واستكمل الخبر: من نحو قولنا: إنَّ زيداً قائمٌ وعمراً/ وعمروٌ، بالنصب عطفا على اللفظ، وهو الاصل المعتمد والاشهر، والرفع على ثلاثة وجوه عند النحاة: ١. أن يكون عمرو رفع على موضع (أنّ زيداً)؛ لانَّ موضع انّ زيداً قائم، مبتدأ. ٢. أن يرتفع عمرو بالعطف على الضمير في وقولك: إنّ زيدا قائم. أي: قائم هو وعمرو، وهذا التوجيه يستحسن اظهار الضمير. وهو وجه ضعيف عند الزمخشري. ٣.أن يرتفع عمرو بالابتداء، والخبر مضمر. والتقدير: إنّ زيداً قائم وعمرو قائم.

٧. أوضح الباحث حكم الاسم المعطوف على اسم(ان) ولم يستكمل الخبر: من نحو قولنا: إنَّ زيداً وعمراً قائمان، بالنصب دون الرفع، فالبصريون لا يجيزون العطف على موضع إن واسمها ؛لان العطف على الموضع لا يجوز قبل تمام الكلام؛ لأنه حمل على التأويل ، والحمل على التأويل قبل تمام الكلام فاسد. أما الكوفيون فقد أجازوه على خلاف، فهذا الكسائي قد أجاز ذلك على كل حال، سواء كان يظهر فهي عمل «إن» أو لم يظهر، وذلك نحو قولك: «إن زيدًا وعمرو قائمان، وإنك وبكرٌ منطلقان. والعلة في ذلك أن (قائم) لا يكون خبرا عن الاسمين، وإنما أجاز الكسائي نحو: إن زيدا وعمرو قائمان، لأن العامل عنده في خبر (إن): ما كان عاملا في خبر المبتدأ، لأن (إن) وأخواتها، لا تعمل عند الكوفيين في الخبر، فالعامل في خبر (إن) اسمها، لأن المبتدأ والخبر يترافعان عنده، فلا يلزم صدور أثر عن مؤثرين.

٨. وقف الباحث في باب(إن) على متعلق الخبر وبيان حكم تعلقه باللام ان استكمل الخبر او لم يستكمل، نقول: إنّ زيداً لآكل طعامك، وإنَّ زيداً لطعامك آكل، من دخول اللام على الخبر او متعلق الخبر(طعامك) وهو مفعول به لاسم الفاعل. فمعمول الخبر، إذا توسّط بينه وبين الاسم، نحو: إن زيداً لطعامك آكل. وشرطه أن يكون الخبر صالحاً للام، فلو كان ماضياً متصرفا، نحو: إن زيداً طعامك أكل، لم تدخل اللام على معموله، لأن دخولها عليه فرع دخولها على عامله

٩. تبنّى الباحث حكم النحويين حين تستكمل جملة (أن واسمها وخبرها) اقترنت اللام بالخبر دون متعلقه فلا نقول: إنَّ زيداً آكل لطعامك، وان زيدا قائم لعندك، قال ابن جني: (ولا يجوز: إن زيدا قائم لعندك والفرق بين إنَّ زيداً لعندك قائم وإن زيدا قائم لعندك في جواز المسألة الأولى وفساد الثانية أنك إذا قدمّت الفضلة على الخبر وأدخلت اللام عليها فإنما قصدك بها الخبر دون فضلته وجاز دخول اللام على الفضلة التي قبل الخبر لأن موضع الخبر أنْ يكون قبل فضلته عقيب الاسم فلما تقدمّت الفضلة فوقعت موقع الخبر دخلتها اللام كما تدخل الخبر فأما إذا تأخرت الفضلة وتقدّم الخبر فقد وقع الخبر موقعه فدخلت اللام عليه لأنه أحق بها).

١٠. كشف البحث عن الفعل المعطوف على جملة الشرط يتحدد فيه إعراب الفعل المضارع بعد جملة الشرط في ضوء استكمال جواب الشرط او لم يستكمل ولكل حالة منها ضرب من الاعراب والتوجيه لأكثر من دلالة نحوية. فاذا استكمل جواب الشرط وذلك اذا وقع بعد جزاء الشرط فعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه: الجزم، والرفع، والنصب. من نحو قولنا : إِنْ تقربْ مِنَ النَّار تَشْعُرْ بحَرارتها فتندمُ/تندمُ/ تندمَ. فاذا لم يستكمل جواب الشرط اذا وقع بين فعل الشرط والجزاء فعلٌ مضارعٌ مقرون بالفاء او الواو جاز نصبه وجزمه، نحو: (إنْ يقم زيد ويخرج خالدٌ أكْرِمْكَ) بجزم (يخرجْ) أو نصبه.

الهوامش

١- العين: ٣٧٨/٥.
٢- المحكم والمحيط الاعظم: ٥٢/٧.
٣- الكتاب: ١٥٨/٢.
٤- لسان العرب:٥٩٨/١١.
٥- الفروق اللغوية:٤٥٨.
٦- الفروق اللغوية:١٥.
٧- ايجاز البيان عن معاني القرآن:٣٨٧.
٨- تفسير الرازي:٣٣٣/٨، ٤٢٢/٢١.
٩- تفسير القيم: ٢٣٤/١.
١٠- تاج العروس: ٣٣٢/٣١-٣٣٣.
١١- المائدة/٣.
١٢- تاج العروس: ٣٣٢/٣١.
١٣- التعريفات:٢٨.
١٤- تفسير يحيى بن سلام: ٤٤٥/١.
١٥- تفسير الثعالبي:٣٢٧/٤، الكشاف: ١٨٦/٢، البحر المحيط: ٢٧١/٥.
١٦- تفسير الإمام الشافعي: ٣٨١/١.
١٧- تفسير البغوي:٥٦٧/١.
١٨- تفسير البيضاوي: ٦٠/٢.
١٩- النساء/١١.
٢٠- تفسير القرطبي:٦٢/٥.
٢١- مسند أحمد: ٥٣/٥، صحيح مسلم: ١٢٣٤/٣. سنن ابن ماجه: ٩١٥/٢.
٢٢- محاضرات الادباء ومحاورات الشعراء والبلغاء:١٦٠/١.
٢٣- الدر الفريد وبيت القصيد: ٤٥١/٩.
٢٤- التعريفات: ١٦٨،
٢٥- مصطلحاتنا اللغوية بين التعريب والتغريب: ١٠.
٢٦- بناء المفاهيم؛ دراسة معرفية ونماذج تطبيقية :٣١.
٢٧- أبو لبن، وجيه المرسي؛ التربية الإسلامية وتنمية المفاهيم الدينية، الموقع التربوي للدكتور وجيه المرسي أبو لبن.
http://kenanaonline.com/users/wageehelmorssi/posts/268140
٢٨- نقل المصطلح الترجمي الى اللغة العربية: ٩.
٢٩- المنهجيات المصطلحية العربية في العصر الحديث في ضوء النظرية العامة لعلم المصطلح:٦١.
٣٠- اشكالية المصطلح اللساني والسيميائي من الفرنسية الى العربية :١٨.

٣١- بناء المفاهيم (المقاربة المفاهيمية):١٧.
٣٢- البيان والتبين: ١٣٩/١، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية:٩.
٣٣- شرح قطر الندى وبل الصدى: ١٢٧.
٣٤- همع الهوامع: ٢٥١/٢،٦٣.
٣٥- الكتاب: ١٢٦/٢.
٣٦- شرح المفصل:٢٢١/١.
٣٧- الأصول في النحو: ٥٨/١.
٣٨- الايضاح في علل النحو:٦٤/١.
٣٩- الانصاف في مسائل الخلاف:١٤٥/١، (مسألة: القول في رافع الخبر بعد (إنَّ) المؤكدة)، إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة:١٨٨-١٨٩.(السادسة والاربعون: ارتفاع خبر(ان) واخواتها).
٤٠- الانصاف في مسائل الخلاف:١٤٥/١.
٤١- الاغاني:٤١٧/٢، خزانة الادب ولب لباب لسان العرب: ٤٢٦/٨،شرح شواهد المغني:٧٠/١.
٤٢- الانصاف في مسائل الخلاف:١٤٥/١.
٤٣- المزمل/ ١١٢.
٤٤- البقرة/١٤٨.
٤٥- الانصاف في مسائل الخلاف:١٤٥/١.
٤٦- الانصاف في مسائل الخلاف:١٤٥/١.
٤٧- الانصاف في مسائل الخلاف:١٤٥/١.
٤٨- الانصاف في مسائل الخلاف:١٤٥/١.
٤٩- الكتاب:١٢٧/٢.
٥٠- المقتضب: ١٢/٤، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٢٦١/٣.
٥١- شرح التسهيل: ٢٦٩/١.
٥٢- المقتضب: ٤٩/٢، ١٢٦/٤
٥٣- الأصول في النحو: ٥٨/١، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٢٢٩.
٥٤- الخصائص: ٣٨٥/٢، المدارس النحوية(شوقي):٢٨٦.
٥٥- شرح المفصل: ٨٥/١.
٥٦- وهو قول الفراء، ينظر: التبيين : ٢٢٩.
٥٧- ارتشاف الضرب:٢٨/٢.
٥٨- همع الهوامع: ٣٦٣/٣.
٥٩- شرح ابن عقيل: ١٨٨/١، ١٨٩.
٦٠- المقتضب: ٥٠/١.
٦١- الكتاب: ١٤٤/٢.

٦٢- التبيين عن مذاهب النحويين: ٣٤٢.
٦٣- ارتشاف الضرب: ١٢٨٩/٣.
٦٤- علل النحو:٣٤٠.
٦٥- شرح المكودي:٦٩.
٦٦- شرح اللمع(الباقولي): ١٦٤.
٦٧- شرح جمل الزجاج:٤٥٦/١.
٦٨- شرح اللمع(الباقولي): ١٦٤.
٦٩- المقتصد في شرح الايضاح:٤٥١/١.
٧٠- علل النحو:٣٤٠.
٧١- علل النحو:٣٤٠-٣٤١.
٧٢- مسائل خلافية في النحو: ٩٧، اللباب في علل البناء والاعراب: ٥٦/١.
٧٣- شرح المفصل:٥٤١/٤.
٧٤- المائدة/٦٩.
٧٥- التوبة/١.
٧٦- الاحزاب/٥٦.
٧٧- شرح التصريح على التوضيح:١٥٣/٢.
٧٨- شرح المفصل:٦/٢.
٧٩- معاني القران(للفراء):٧٠/٤٤،٢/١، مجالس ثعلب:١٤٦/١، المصطلح الكوفي:٥٢.
٨٠- المدارس النحوية أسطورة وواقع:١٣٦.
٨١- أسرار النحو:١٥٩، دلالة (أو) العاطفة في النحو العربي: ٤٥.
٨٢- المفصل: ٣٩٣، شرح المفصل: ٢٨٦/٤، شرح اللمع(الباقولي): ١٦٤، شرح المكودي:٦٩.
٨٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٦١٧/١، همع الهوامع: ٢٢٩/٣.
٨٤- المفصل: ٣٩٣.
٨٥- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٨٨٥/١.
٨٦- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٣٩٣/٣.
٨٧- علل النحو: ١٦٤.
٨٨- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٥٣، تخليص الشواهد. ٣٧٠، المقاصد النحوية ٢/ ٢٦٥، همع الهوامع ٢/ ١٤٤.
٨٩- شرح ابن الناظم:١٢٦.
٩٠- شرح الاشموني: ٣١٣/١.
٩١- شرح اللمع(الباقولي): ١٦٤.
٩٢- شرح اللمع(الباقولي): ١٦٤.

٩٣- ائتلاف النصرة:١٩٠.
٩٤- الكتاب:١٥٥/٢، شرح ابن الناظم:١٢٦.
٩٥- علل النحو:٣٤٢.
٩٦- الانصاف في مسائل الخلاف:١٥١/١، الكافية في علم النحو:٥٢/١.
٩٧- شرح الرضي على الكافية:٣٥٥/٤، الخلاف النحوي في كتب معاني القران الكريم:١٢٠.
٩٨- شرح الرضي على الكافية:٣٥٥/٤.
٩٩- مغني اللبيب: ١/ ٦١٧.
١٠٠- شرح جمل الزجاجي:٤٥٦/١-٤٥٧.
١٠١- البقرة/٦٢.
١٠٢- الحج/١٧.
١٠٣- تفسير الرازي: ٤٠٢/١٢، لباب التأويل في معاني التنزيل:٦٤/٢، الخلاف النحوي في كتب معاني القران:١٢١.
١٠٤- التبيين عن مذاهب النحويين :٣٤٢.
١٠٥- الأصول في النحو:٢٣١/١.
١٠٦- اللامات:٧٥، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٦١/١، شرح التصريح على التوضيح: ٣١١/١.
١٠٧- الليل/١٣.
١٠٨- الأصول في النحو:٢٣١/١.
١٠٩- اللباب في علل البناء والاعراب: ٣٧٧/١، أوضح المسالك: ٢٢٠/١.
١١٠- الجنى الداني: ١٣٢.
١١١- الانصاف في مسائل الخلاف:٣٣٠/١.
١١٢- الانصاف في مسائل الخلاف:٣٣٣/١.
١١٣- سر صناعة الاعراب: ٣٧٥/١ .
١١٤- توضيح المقاصد: ٥٣٢/١، شرح ابن عقيل: ٣٧٠/١.
١١٥- شرح ابن عقيل: ٣٧٠/١.
١١٦- ارتشاف الضرب:١٢٦٥/٣، همع الهوامع: ٥٠٤/١
١١٧- سر صناعة الاعراب: ٣٧٥/١ .
١١٨- شرح الرضي على الكافية: ٣٥٩/٤
١١٩- التعريفات: ١٢٥.
١٢٠- الحدود الانيقة والتعريفات الدقيقة: ٧١.
١٢١- شرح قطر الندى: ٧٩-٩٢، ملحة الاعراب: ٨٠،٨٢.
١٢٢- الانصاف في مسائل الخلاف: ٤٩٣/٢.
١٢٣- الانصاف في مسائل الخلاف: ٤٩٣/٢.

١٢٤- أمالي ابن الحاجب: ٧٩٩/٢.
١٢٥- شرح ابن عقيل: ٢٦/٤.
١٢٦- الاسراء/٧.
١٢٧- الاحزاب/٥٤.
١٢٨- هود/١٥.
١٢٩- شرح التسهيل: ٩١/٤، شرح ابن عقيل: ٣٣/٤.
١٣٠- شرح قطر الندى: ٩٢.
١٣١- شرح كتاب الحدود في النحو: ٢٧٥.
١٣٢- الطلاق/٢-٣.
١٣٣- إعراب القران وبيانه: ١٢١/١٠، إعراب القران الكريم: ٣٥٣/٣،
١٣٤- شرح ابن الناظم: ٥٠٠.
١٣٥- شرح الرضي على الكافية: ١٢٠/٤.
١٣٦- شرح كتاب سيبويه(الرماني):١٠٢١/١.
١٣٧- اللمحة في شرح الملحة: ٨٨٦/٢.
١٣٨- شرح ابن الناظم: ٥٠٠، شرح ابن عقيل: ٣٩/٤.
١٣٩- الاعراف/١٨٦.
١٤٠- البقرة/٢٧١.
١٤١- البقرة/٢٨٤.
١٤٢- محمد/٣٨.
١٤٣- شرح الرضي على الكافية: ١٢٠/٤.
١٤٤- توضيح المقاصد:١٢٨٥/٣.
١٤٥- شرح كتاب سيبويه: ٢٩٣/٣، شرح شذور الذهب: ٤٥٤.
١٤٦- المقتضب: ٢٢/٢.
١٤٧- الكتاب: ٨٨/٣.
١٤٨- الكتاب: ٩٠/٣.
١٤٩- الكتاب: ٩٠/٣.
١٥٠- شرح ابن عقيل:١١/٤، حاشية الخضري:٥٨/٣.
١٥١- المقتضب: ٦٧/٢.
١٥٢- السبعة في القراءات: ١٩٥، معاني القراءات: ٢٣٧/١.
١٥٣- شرح الكافية الشافية: ٨٥/١.
١٥٤- شرح شذور الذهب: ٤٥٤، جامع الدروس العربية:٢٠١/٢.
١٥٥- شرح المفصل: ٢٨٤/٤.

١٥٦- الكتاب: ٩٠/٣، شرح ابن الناظم: ٥٠٠.
١٥٧- ال عمران/١١١.
١٥٨- شرح المفصل: ٢٨٤/٤.
١٥٩- شرح الكافية الشافية: ١٦٠٧/٣.
١٦٠- شرح كتاب سيبويه(الرماني):١٠٢١/١.
١٦١- شرح ابن عقيل:٤٠/٤.
١٦٢- شرح ابن الناظم: ٥٠٠، شرح شذور الذهب: ٤٥٤.
١٦٣- التعليقة على كتاب سيبويه: ١٩٩/٢.
١٦٤- الكتاب:٨٨/٣، شرح الكافية الشافية:١٦٠٦/٣.
١٦٥- شرح كتاب سيبويه: ٢٩١/٣.
١٦٦- ديوان زهير بن ابي سلمى: ٧١.
١٦٧- شرح التسهيل: ٤٥/٤.
١٦٨- الكتاب: ٨٨/٣، شرح كتاب سيبويه: ٢٨٦/٣.
١٦٩- شرح كتاب سيبويه: ٢٩١/٣.
١٧٠- شرح الكافية الشافية: ١٦٠٧/٣، شرح التسهيل:٤٥/٤.
١٧١- شرح التصريح على التوضيح:٤٠٩/٢.
١٧٢- النحو الوافي: ٤٧٩/٤.
١٧٣- النحو الوافي: ٤٧٩/٤.
١٧٤- النساء/١٠٠.
١٧٥- ارشاد السالك الى الفية ابن مالك: ٨٠٧/٢.
١٧٦- المساعد في تسهيل الفوائد: ١٠١/٣.
١٧٧- المحتسب: ١٩٥،١٩٧/١.
١٧٨- محمد/٣٧.
١٧٩- الجدول في إعراب القران:٢٣٩/٢٦، المجتبى من مشكل اعراب القران: ١٢٠٦/٤.
١٨٠- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد:٦٣٧/٥.

المصادر والمراجع

١- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة. عبد اللطيف بن ابي بكر الزبيدي(ت-٨٠٢ه)، تحقيق: د. طارق الجنابي، دار دجلة، عمان، ٢٠١٢م.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب. أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت- ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

٣- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك. إبراهيم بن محمد بن قيم الجوزية (ت- ٧٦٧ هـ)، تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، قسم من هذا الكتاب: هو أطروحة دكتوراة للمحقق، مؤسسة أضواء السلف – الرياض، ط١، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤م.

٤- أسرار النحو. احمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا(ت-٩٤٠هـ). تحقيق: احمد حسن حامد، دار الفكر-عمان(د، ت).

٥- اشكالية المصطلح اللساني والسيميائي من الفرنسية الى العربية. بن مالك أسماء ، رسالة ماجستير في الترجمة، الجزائر، جامعة ابي بكر بن بلقياد-تلمسان-، ٢٠١٣-٢٠١٤م.

٦- الاصول في النحو. أبو بكر محمد بن السري بن السراج (ت- ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، ط٢، ١٩٩٦.

٧- الايضاح في علل النحو. أبو القاسم الزَّجَّاجي (ت- ٣٣٧ هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس – بيروت، ط٥، ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦ م.

٨- اعراب القران الكريم. قاسم حميدان دعاس، القرن: الخامس عشر، دار المنير - دار الفارابي، دمشق، ١٤٢٥ هـ.

٩- اعراب القران وبيانه. محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت- ١٤٠٣هـ)، دار الإرشاد للشؤون الجامعية - حمص - سورية ، (دار اليمامة- دمشق - بيروت) ، (دار ابن كثير - دمشق - بيروت)، ط٤، ١٤١٥ هـ.

١٠- الاغاني. أبو الفرج الأصبهاني(ت-٣٥٦ه)، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر للطباعة– بيروت، ط٢، ١٩٨٩م.

١١- أمالي ابن الحاجب. عثمان بن عمر بن أبي بكر بن الحاجب الكردي (ت- ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل – بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

١٢- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. أبو البركات الأنباري(ت-٥٧٧هـ). تحقيق: حسد حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ،١٩٩٨م.

١٣- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد ، ابن هشام الانصاري (ت-٧٦١هـ)، دار الجيل – بيروت، ط٥، ١٩٧٩م.

١٤- ايجاز البيان عن معاني القرآن. إيجاز البيان عن معاني القرآن، أبو القاسم محمود بن أبى الحسن بن الحسين النيسابوري (ت- ٥٥٠هـ)، تحقيق: الدكتور حنيف بن حسن القاسمي، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ.

١٥- البحر المحيط. أبو حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ط١، ١٤٢٠ هـ.

١٦- بناء المفاهيم؛ دراسة معرفية ونماذج تطبيقية الجزء الأول: إبراهيم بيومي، أسامة محمد القفاش، السيد عمر، إشراف علي جمعة محمد، وسيف الدين عبدالفتاح إسماعيل، المعهد العالمي للفكر الإسلامي - القاهرة: ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١٧- بناء المفاهيم (المقاربة المفاهيمية)؛ إعداد الأساتذة: محمد بن يحيى زكريا، وحناش فضيلة، ص (١٧)، وزارة التربية الوطنية - الجزائر، ٢٠٠٨.

١٨- البيان والتبين. أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب، الشهير بالجاحظ (ت- ٢٥٥هـ)، تحقيق: المحامي فوزي عطوي، دار صعب – بيروت، ط١، ١٩٦٨م.

١٩- تاج العروس من جواهر القاموس. أبو الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (ت- ١٢٠٥هـ)،تحقيق: مصطفى حجازي، المجلس الوطني للثقافة والفنون- الكويت،١٩٩٨.

٢٠- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله

العكبري البغدادي محب الدين (ت- ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٢١- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد. ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية - بغداد)، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
٢٢- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. ابو حيان الاندلسي، تحقيق: د.حسن الهنداوي، دار القلم- دمشق، ط١، ١٩٩٨م.
٢٣- التربية الإسلامية وتنمية المفاهيم الدينية، الموقع التربوي للدكتور وجيه المرسي أبو لبن.
http://kenanaonline.com/users/wa-geehelmorssi/posts/268140
٢٤- التعريفات. علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت- ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
٢٥- التعليقة على كتاب سيبويه. أبو علي الحسن بن أحمد الفارسيّ (ت- ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الامانة- القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.
٢٦- تفسير الامام الشافعي. أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت- ٢٠٤هـ)، جمع وتحقيق ودراسة: د. أحمد بن مصطفى الفرَّان (رسالة دكتوراه)، دار التدمرية - المملكة العربية السعودية ط١، ١٤٢٧ - ٢٠٠٦ م.
٢٧- تفسير البغوي (معالم التنزيل في تفسير القرآن). أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي (ت- ٥١٠هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي –بيروت، ط١، ١٤٢٠ هـ.
٢٨- تفسير البيضاني (أنوار التنزيل وأسرار التأويل). أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت- ٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت،ط١، ١٤١٨ هـ.
٢٩- تفسير الثعالبي(الجواهر الحسان في تفسير القرآن). أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (ت- ٨٧٥هـ)، تحقيق: محمد علي معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١،١٤١٨ هـ.
٣٠- تفسير الرازي. (مفاتيح الغيب). أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي(ت- ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط٣، ١٤٢٠ هـ.
٣١- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت- ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م.
٣٢- تفسير القيم(تفسير القرآن الكريم). محمد بن أبي بكر بن أيوب،ابن قيم الجوزية (ت- ٧٥١هـ)، تحقيق: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية بإشراف الشيخ إبراهيم رمضان، دار ومكتبة الهلال – بيروت، ط١، ١٤١٠ هـ.
٣٣- تفسير يحيى بن سلام. يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة التيمي (ت- ٢٠٠هـ)، تقديم وتحقيق: الدكتورة هند شلبي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
٣٤- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. محمد بن يوسف بن أحمد، ، المعروف بناظر الجيش الحلبي (ت- ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٢٨ هـ.
٣٥- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت- ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
٣٦- جامع الدروس العربية. مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت- ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط٢٨، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
٣٧- الجدول في إعراب القرآن الكريم. محمود بن عبد الرحيم صافي (ت- ١٣٧٦هـ)، دار الرشيد،

دمشق - مؤسسة الإيمان، بيروت، ط٤، ١٤١٨ هـ.
٣٨- الجنى الداني في حروف المعاني. أبو محمد حسن بن قاسم المرادي(ت- ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٢م.
٣٩- الحدود الانيقة والتعريفات الدقيقة. أبو يحيى زكريا بن محمد بن الأنصاري، (ت- ٩٢٦هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر المعاصر – بيروت، ط١، ١٤١١ه.
٤٠- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. عبد القادر بن عمر البغدادي (ت- ١٠٩٣هـ)، تحقيق: محمد نبيل طريفي/اميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ،١٩٩٨م.
٤١- الخصائص. أبو الفتح عثمان بن جني(ت- ٣٩٢ه)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية- بغداد، ط٤، ١٩٩٠م.
٤٢- الخلاف النحوي في كتب معاني القران الكريم حتى نهاية القرن الثامن للهجرة، د.عماد مجيد العبيدي، دار غيداء للنشر، الاردن، ط١، ٢٠١١م.
٤٣- الدر الفريد وبيت القصيد. محمد بن أيدمر المستعصمي (ت-٧١٠ هـ)، تحقيق: الدكتور كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.
٤٤- دلالة (أو) العاطفة في النحو العربي. د. حيدر فخري ميران، مجلة البحوث والدراسات الاسلامية، ع: ١٣، ٢٠٠٨م.
٤٥- ديوان زهير بن ابي سلمى. شرحه وقدم له: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
٤٦- السبعة في القراءات. أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت- ٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ.
٤٧- سر صناعة الاعراب. أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط١، ١٩٨٥م.
٤٨- سنن ابن ماجه. ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (ت-٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، (د،ت).
٤٩- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن المصري (ت- ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠، ١٩٨٠ م.
٥٠- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك. بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.
٥١- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت- ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٨م.
٥٢- شرح تسهيل الفوائد. ابن مالك الطائي الجياني (ت- ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان،ط١ ١٩٩٠م.
٥٣- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو. خالد بن عبد الله الأزهري، وكان يعرف بالوقاد (ت- ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ط١، ٢٠٠٠م
٥٤- شرح جمل الزجاجي. ابن عصفور الإشبيلي(ت- ٦٦٩هـ) ، تحقيق: فواز الشعار، دار الكتب العلمية - بيروت،ط١، ١٩٩٨م.
٥٥- شرح الرضي على الكافية. رضي الدين الأستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر الاستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الاسلامية كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، جامعة قاريونس، ١٣٩٨ ه - ١٩٧٨ م .
٥٦- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. ابن هشام (ت- ٧٦١هـ)، تحقيق : محمد ابو الفضل عاشور، دار احياء التراث العربي –بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
٥٧- شرح شواهد المغني. عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت- ٩١١ هـ)، وقف على

طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، مذيل وتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.
٥٨- شرح قطر الندى. ابن هشام الانصاري، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ.
٥٩- شرح الكافية الشافية. ابن مالك الطائي الجياني، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٢ م.
٦٠- شرح كتاب الحدود في النحو. عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي(ت-٩٧٢ هـ)، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، المدرس في كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر، والأستاذ المساعد في كلية التربية بالمدينة المنورة جامعة الملك عبد العزيز، مكتبة وهبة – القاهرة، ط٢، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
٦١- شرح كتاب سيبويه. أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت- ٣٨٤ هـ)، أطروحة دكتوراة (سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي)، إشراف: د تركي بن سهو العتيبي، الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام-جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - المملكة العربية السعودية، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
٦٢- شرح كتاب سيبويه. أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت- ٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٨ م.
٦٣- شرح اللمع في النحو. ابو الحسن علي بن الحسين الباقولي الاصفهاني(ت٥٤٣ه)، دراسة وتحقيق: د.محمد خليل مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٧م.
٦٤-شرح المفصل. يعيش بن علي بن يعيش (ت-٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١،٢٠٠١ م.
٦٥- شرح المكودي. ابو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي(ت-٨٠٧ه)، تحقيق: ابراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ٢٠١٠م.
٦٦- صحيح مسلم. مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت- ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت(د،ت).
٦٧- علل النحو. أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس، ابن الوراق (ت- ٣٨١هـ) ،تحقيق: محمود محمود محمود نصار، دار الكتب العلمية-بيروت، ط٢، ٢٠٠٨م.
٦٨- علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية. د.محمود محمد خسارة، دار الفكر، دمشق، ط١، ٢٠٠٨م.
٦٩- العين. الخليل بن أحمد بن الفراهيدي ، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار الرشيد-بغداد، ١٩٨١.
٧٠- الفروق اللغوية. أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت- ٣٩٥هـ)، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ١٩٩٧م.
٧١- الكافية في علم النحو. ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر (ت- ٦٤٦ هـ)، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، ط١، ٢٠١٠ م.
٧٢- الكتاب. أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه (ت- ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.
٧٣- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد. المنتجب الهمذاني (ت- ٦٤٣ هـ)، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
٧٤- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء

التراث العربي – بيروت،(د، ت).
٧٥- اللامات. أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، (ت- ٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
٧٦- لباب التأويل في معاني التنزيل. أبو الحسن، المعروف بالخازن (ت- ٧٤١هـ) علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي ، تصحيح: محمد علي شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ط١، ١٤١٥ هـ.
٧٧- اللباب في علوم الكتاب. أبو حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي (ت- ٧٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، ط١، ١٩٩٨م.
٧٨- لسان العرب. أبو الفضل محمد بن مكرم بن على، ،ابن منظور، (ت- ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، ط٣، ١٤١٤ هـ.
٧٩- اللمحة في شرح الملحة. أبو عبد الله محمد بن حسن الجذامي، المعروف بابن الصائغ (ت- ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
٨٠- مجالس ثعلب . أبو العباس احمد بن يحيى ثعلب (ت- ٢٩١هـ). تحقيق : عبد السلام هارون ، مطبعة المدني – القاهرة ، ط٢ ، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
٨١- المجتبى من مشكل إعراب القرآن. أ. د. أحمد بن محمد الخراط ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٢٦ هـ.
٨٢- محاضرات الادباء ومحاورات الشعراء والبلغاء. أبو القاسم الحسين بن محمد، المعروف بالراغب الأصفهانى (ت- ٥٠٢هـ)، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، ط١، ١٤٢٠ هـ.
٨٣- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها. ابن جني (ت- ٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الطبعة: ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
٨٤- المحكم والمحيط الاعظم. أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت- ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١ ٢٠٠٠ م.
٨٥- المدارس النحوية. د. شوقي ضيف، دار المعارف ، القاهرة، ط٧، ١٩٦٨م.
٨٦- المدارس النحوية أسطورة وواقع. .د. إبراهيم السامرائي. دار الفكر-عمان،١٩٨٧م.
٨٧- مسائل خلافية في النحو. أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت- ٦١٦هـ)، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي – بيروت، ط١، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
٨٨- المساعد في تسهيل الفوائد. بهاء الدين بن عقيل(ت-٧٦٩ ه)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة)، ط١، ١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ.
٨٩- مسند احمد. أحمد بن حنبل، تحقيق : شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٩م.
٩٠- مصطلحاتنا اللغوية بين التعريب والتغريب. مصطفى طاهر الحيادرة ، مجلة مجمع اللغة العربية الاردني، ع: ٦٩، س:٢٩، ٢٠٠٥م.
٩١- المصطلح الكوفي. د. محيي الدين توفيق إبراهيم. مجلة كلية التربية/جامعة الموصل،ع: ١ ،١٩٧٩م.
٩٢- معاني القراءات. أبو منصور الأزهري الهروي، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٩٩١ م.
٩٣- معاني القران. ابو زكريا الفراء(ت-٢٠٧ه)، دار الكتب العلمية- بيروت، ط٢، ٢٠٠٢م.
٩٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
٩٥- المفصل في صنعة الإعراب، محمود بن عمرو الزمخشري (ت- ٥٣٨هـ)، المحقق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط١، ١٩٩٣.
٩٦- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت- ٨٥٥ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد

توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
٩٧- المقتصد في شرح الايضاح. عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١ه)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر – بغداد ط١، ١٩٨٢م.
٩٨- المقتضب. أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت- ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب. – بيروت، (د،ت).
٩٩- ملحة الاعراب. أبو محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري (ت- ٥١٦هـ) ، دار السلام - القاهرة/ مصر، ط١، ١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م.
١٠٠- المنهجيات المصطلحية العربية في العصر الحديث في ضوء النظرية العامة لعلم المصطلح. د. عبد اللطيف عبيد، مجلة التعريب- دمشق، ع:٢٧، ٢٠٠٤.
١٠١- النحو الوافي. عباس حسن (ت- ١٣٩٨هـ)، دار المعارف-مصر، ط١٥، (د،ت).
١٠٢- نقل المصطلح الترجمي الى اللغة العربية. خديجة هناء ساحلي، رسالة ماجستير من كلية الاداب واللغات/ جامعة منتوري –قسنطينة(الجزائر)، ٢٠١٠-٢٠١١م.
١٠٣- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي المكتبة التوفيقية – مصر، (د،ت).